

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة و الأدب العربي

محاضرات في علم النحو العربي

وفق القرار رقم 504 المؤرخ في 2014/07/15

طبقا للبرنامج المقرر للسداسيين الثاني والثالث (نظام L.M.D)

من إعداد الدكتور بن جلول مختار

مكلف بتدريس مقياس النحو العربي للسداسيين الثاني والثالث

الموسم الجامعي : 2016/2015 م --- 1437/1436 هـ

الحمد لله الذي به تستجاب الدعوات والصلاة والسلام على من لا نبي ولا رسول بعده، أما بعد.

فإن مادة النحو العربي أضحت في الوقت الراهن مادة جافة صماء لا تمت بصلة - لا من قريب ولا من بعيد - بعلم اللغة. هذا عند كثير من أبناء جلدتنا ممن هجروا مدونات النحو العربي ورأوا أن دراستها مجرد استهلاك للطاقة والوقت فما بالك عن الغرباء. وشأن النحو في هذا المجال مقارنة بعلم اللغة الحديث هو نفسه شأن الشعر العربي العمودي المقفى مع الشعر الحر. وحتى نكون منصفين في التوفيق بين الرأي الأول والرأي الثاني، فإننا سنصنف هؤلاء المهاجرين إلى مجموعتين، مجموعة درست النحو العربي وتمكنت منه ومن قواعد وضوابطه فأرادت بوجهة نظرها هذه التي تقلل من درجة معيارية النحو وحدتها أن تيسر النحو للدارسين من خلال الابتعاد عن التعقيدات الفلسفية والاختلافات النحوية بين كبار النحويين من مختلف المدارس النحوية القديمة؛ وقد نذكر من بينهم على سبيل المثال لا الحصر الدكتور شوقي ضيف، مثل ما حدث في الشعر العمودي مع بدر شاكر السياب ونازك الملائكة، فإنهما تمكنا من بناء القصيدة العربية العمودية ثم رأوا أن معمارية هذه القصيدة ليست فرائض شعرية لا ينبغي للشاعر الخروج عنها؛ إنما الشعر قد يخرج عن هذه المعيارية تبعاً للظروف ومناسبة للمقام، مثلما خرج محمود درويش عن البناء العمودي إلى البناء الحر ليمثال واقع فلسطين الممزق بواقع القصيدة الحرة الممزقة القوافي. وإنما لسنا في هذا المقام متحدثين عن هؤلاء، لأنهم مبدعين سواء تعلق الأمر بالنحاة أو بالشعراء، إنما الحديث عن المجموعة الثانية؛ المجموعة التي عجزت عن التحكم في هذه المعايير المضبوطة والمنطقية والعقلية فهربت إلى الفوضى لتخفي معالم بنائها اللغوية التي لا ترقى لأي جمالية.

وجاءت هذه المحاضرات لتركز على جزئية هامة أُهملت في قراءة المحدثين للمتون والمصنفات النحوية القديمة والتي كانت السبب المباشر لينعت النحو بهذه النعوت المجحفة في حقه، وهي عدم اهتمام النحاة بالمعنى وانشغالهم فقط باللفظ وسباكته. فهذه المعضلة تُفكُّ شفراتها من خلال إدراك واقع اللغة قديماً وواقع اللغة حديثاً؛ ففي زمن التأليف النحوي القديم المعاني كانت محمولة على الألسن فعمل العلماء على إيجاد مخرجات لفظية لها فكانت المعايير النحوية، أما في العصر الحديث

فمعظم المعاني غابت من الألسن، لذلك أضحت هذه المعايير النحوية مبهمة وترهات فلسفية، فالخلل إذا ليس على مستوى القاعدة النحوية إنما على مستوى الدارس لها. فنأمل في الأخير أن نوفق لهذه الغاية لنساهم ولو بالقليل في إعادة اللغة العربية و النحو العربي خصوصا إلى مكانته المعهودة واللائقة به.

تبارت 2015/10/17

د. بن جلول مختار

برنامج التعليم القاعدي المشترك لشهادات ليسانس

قرار رقم 501 مؤرخ في 2013/07/28

جذع مشترك لميدان " لغة وأدب عربي "

السداسي الثاني

التقييم المستمر	أخرى ¹	الحجم الساعي للسداسي (15)	الساعي			المعاملا	الاصيد	المواد		وحدة التعليم
			أ.تطبيقية	أ.موجهة	دروس			العنوان	الرمز	
×	×	45سا	45سا	1سا 30	1سا 30	2	5	نص أدبي قديم (نشر)	أس 211	وحدة تعليم أساسية
×	×	45سا	45سا	1سا 30	1سا 30	2	4	نقد أدبي قديم	أس 212	الرمز : وت أس 21 الأرصدة 09 المعامل 04
×	×	45سا	45سا	1سا 30	1سا 30	2	5	علم النحو	أس 221	وحدة تعليم أساسية
×	×	45سا	45سا	1سا 30	1سا 30	2	4	فقه اللغة	أس 222	الرمز : وت أس 22 الأرصدة 09 المعامل 04

¹ عمل إضافي سداسي عن طريق التشاور.

– محتوى المادة :

05:الرصيد	المعامل:03	مادة: النحو	وحدة التعليم الأساسية
			1 النحو العربي / النشأة و التقعيد. مفهوم النحو وميدانه – مفهوم الكلام، الكلمة، الكلم.
			2 التصنيف في النحو العربي المؤلفات الأولى.
			3 الإعراب و البناء – دروس تعليمية الحالات الاعرابية . العلامات الاعرابية – البناء وتقدير الحالات الاعرابية
			4 الجملة الفعلية وأحكامها مكونات الجملة الفعلية
			5 الفعل اللازم . الفعل المتعدّي أقسام الفعل اللازم والفعل المتعدّي وأنواعهما
			6 الفاعل وأحكامه تعريفه – صورته – أحكامه
			7 متممات الجملة الفعلية – المفعول به – (المفعول به : تعريفه – صورته – أحكامه)
			8 متممات الجملة الفعلية – المفعول المطلق – (المفعول المطلق : تعريفه – صورته – أحكامه)
			9 متممات الجملة الفعلية – المفعول لأجله / له – (المفعول لأجله / له : تعريفه – صورته – أحكامه)
			10 متممات الجملة الفعلية – المفعول فيه – ظرف الزمان / ظرف المكان
			11 متممات الجملة الفعلية – المفعول معه – تعريفه – شروط نصبه – أحكامه – حالات الاسم الواقع بعد الواو
			12 الحال

تعريفه - عامل الحال وصاحبه - أحكام واو الحال - صيغ وتراكيب حالية	
<p style="text-align: right;">التمييز</p> <p>تعريفه - تمييز الذات وحكمه - تمييز النسبة وحكمه - تمييز العدد الصريح - كم الاستفهامية وتمييزها - كم الخبرية وتمييزها - كذا وتمييزها - كأين وتمييزها.</p>	13
<p style="text-align: right;">الاستثناء</p> <p>تعريفه - مكونات جملة الاستثناء - أدوات الاستثناء - حروف الاستثناء - أسماء الاستثناء - أفعال الاستثناء.</p>	14

المحاضرة الاولى - المحور الأول -

النحو العربي - النشأة والتعيد -

مقدمة : /

لم يكن العرب بحاجة ماسة إلى وضع نظام يضبط لغتهم قبل الإسلام، لأن وسائل الحماية لديهم كانت متوفرة من خلال عملية الانغلاق القبلي في بوادي نجد وتهامة وهذيل وغيرها من القبائل العربية التي كانت تستوطن بطن الجزيرة العربية، هذا من جهة، من جهة أخرى أهل المدن كانوا يبعثون أبناءهم إلى هذه البوادي ليتربوا على أساليب الكلام العربي وفنونه، ولنا في سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم أكبر نموذج على ذلك حين بُعث به لبادية بني سعد. وكلامنا حول وضع النظام من عدمه لا يعني بالضرورة أن العرب كانوا غير دارسين للغتهم أو كانوا غير قادرين على تمثيلها في قوالب نظرية؛ إنما القصد من ذلك أن مجال التنظير للغة على مستوى التدوين والإقرار هو المنعدم في تلك الفترة، بينما الدراسة فكانت قائمة من خلال المناظرات والانتقادات والتقييمات التي كانت تقام في سوق عكاظ وغيره من الأسواق العربية أين كانت تقام المحاكمات الشعرية لتبيين أحسنه من رديئه.

ولكن بعدما تغير النظام الاجتماعي من ضيق القبيلة إلى مُتسع الدولة بمفهومها الحضاري الذي لا يقصي الأطراف الأخرى لهوية أو عرق أو جنس أو دين، تمزقت تلك الحدود الوهمية التي كانت قائمة بين العربية واللغات الأجنبية الأخرى فظهر اللحن وتفشى إلى أن وصل إلى القرآن الكريم فكان بمثابة إنذار على خطر محقق بهم، هنا تفتن كثير من أبناء هذه الأمة وسعوا إلى إيجاد نظام يحمي لغتهم مما لحقها من أخطاء، فكان لهم ذلك من خلال ظهور ما يسمى بعلم النحو، وقد أشار ابن خلدون في مقدمته لهذه البادرة بقوله " خشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأساً ويطول العهد بها ، فينغلق القرآن والحديث على الفهوم."¹

فما هو هذا العلم؟ وما هي حدوده؟ وما هي الفضاءات التي نشط فيها؟ وما هي المراحل التي مر بها حتى وصل إلى ما هو عليه الآن؟ وما مدى تأثيره بنحو الأمم الأخرى كاليونان والهند والسريان؟

النحو لغة واصطلاحاً : /

لغة : / جاء في الجمهرة لابن دريد أن " النحو القصد، " ¹ وزاد على ذلك ابن منظور في لسانه أن النحو " ... الطريق، يكون ظرفاً ويكون اسماً، نحاه ينحوه وينحاه نحواً وانتحاه. " ²

اصطلاحاً : / أما من الناحية الاصطلاحية فهو " انتحاء سمت كلام العرب، " ³ على حد تعبير ابن جني، كما اعتبره السكاكي " معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم، " ⁴ في حين يرى الشريف الجرجاني أنه " علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية، " ⁵ أما فيما يخص الفضاء الذي ينشط فيه هذا العلم داخل النظام اللغوي فإنه يتأرجح بين مفهومين العلاقة بينهما علاقة الكل بالجزء، ويمكن تحديد هذين المفهومين من خلال تحديد الظرف الزمني الذي نما فيه كل منهما، فالنحو في بداياته كان يشمل علوم اللغة كلها من نحو وصرف وتركيب وغيرهما، أما الآن وبالتحديد بعد ظهور كتاب التصريف للمازني فيشمل التراكيب من خلال دراسة أواخر الكلمات أو ما يعرف بالإعراب، فتعريف ابن جني للنحو يشر إلى المفهوم الأول حينما يقول " النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، " ⁶ يعطي أمثلة على غير الإعراب تشمل علم الصرف الذي يعنى بالكلمة مفردة، يقول ابن جني : " وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقيق، والتكسير بالاضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، " ⁷ وهو الأمر نفسه الذي أرخ له الشريف الجرجاني فبعدما اعتبره متعلقاً بالإعراب والبناء عند بعض العلماء، أضاف بأنه عند آخرين " علم

1 جمهرة اللغة، ابن دريد، ت : د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1987، ج1، ص 575

2 لسان العرب، ابن منظور، ت : عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ج6، ص 4371

3 الخصائص، ابن جني، ت : محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج1، ص 34

4 مفتاح العلوم، السكاكي، مطبعو مصطفى الحلبي، مصر، ط1، 1937، ص 37

5 التعريفات، الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، ص 259

6 الخصائص، ابن جني، ج1، ص 34

7 المصدر نفسه

يعرف به أحوال الكلم من حيث الاعلال،"¹ و الاعلال تتأرجح دراسته بين علم الاصوات وعلم الصرف.

وعلم الصرف وإن اتسعت دائرته فترة وانحصرت فترة أخرى فإنه جاء لوقوف على البنية النظرية للغة العربية ليحميها من الزلل واللحن والتصحيف وما إلى ذلك من الاخطاء التي يقع فيها المتكلمين، يقول ابن جني في هذا الصدد معللاً سبب تتبع كلام العرب في تصرفه " ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم،"² وهو نفس ما ذهب إليه السكاكي في ذكر الغرض من أجل معرفة تراكيب الكلم العربي وذلك حسب رأيه " لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية،"³ أما الشريف الجرجاني فيحصر الغرض في معرفة " صحة الكلام وفاسده."⁴

علاقة النحو العربي بنحو الأمم المجاورة : /

إن من أهم القضايا الموضوعية في ظهور أي علم أن يكون إما متأثراً بما سبقه تأثراً مباشراً فيكون هذا العلم الجديد نسخة مطابقة له في حلة أخرى فقط، أو أن يكون متأثراً تأثراً غير مباشراً كأن يلفت الانتباه إلى الموضوع دون الآليات، والنوع الثاني من التأثير هو الذي لا بد لنا أن نقر به فيما يخص النحو العربي وعلاقته بنحو الأمم الأخرى المجاورة له، وندحض النوع الثاني الذي لا طالما نادى به بعض المستشرقين وأقره بعض علمائنا من خلال عدم الرد على تلك الادعاءات الواهية أو من خلال التأثير بما أتوا به كأدلة في نظرهم قطعية الدلالة.

وإقرارنا بتأثر النحو العربي بنحو الأمم الأخرى ليس بالضرورة نفي الأصالة عنه؛ إنما هو واقع لا بد من تناوله بنوع من الجدة والموضوعية خاصة وأن هناك أكثر من معطى يثبت ذلك؛ فأسبقية

1 التعريفات، الشريف الجرجاني، ص 259

2 الخصائص، ابن جني، ج 1، ص 34

3 مفتاح العلوم، السكاكي، ص 37

4 التعريفات، الشريف الجرجاني، ص 259

الأمم الاخرى في الخوض في هذا العلم، ومجاورة هذه الأمم للعرب ومخالطتهم لهم من خلال العلاقات التجارية، وظهر علماء في اللغة العربية من أصول هذه الأمم كان لها الاتصال المباشر بثقافات أجدادهم هي أدلة كافية لإثبات هذا التأثير.

لكن كما أشرنا سابقا فهذا التأثير على مستوى المفهوم العام للعلم أما الآليات والمناهج المتبعة في علم النحو العربي أصيلة لا علاقة لها بما جاء في نحو الآخرين، وذلك لجملو من الادلة على ذلك أولها طبيعة اللغة في حد ذاتها حيث كل لغة لها قوانينها الصوتية والمرفولوجية والتركيبية الخاصة بها، ثانيها أوائل العلماء الذين درسوا اللغة العربية كانوا عرب أقحاء لم يتصلوا بالثقافات الأخرى، ثالثا عصر الترجمة الذي عول عليه المستشرقون كدليل لإثبات عملية التأثير المباشر مانت بعد ظهور علم النحو العربي بأكثر من قرن أي في العصر العباسي الذهبي.

التأثير بالهند : / يرجح المشككين في أصالة النحو العربي واعتباره مجرد نسخة من النحو الهندي إلى ترجمة ابن المقفع ت 142هـ لكتاب كليلة ودمنة وكتب أخرى إلى العربية وإلى الاحتكاك المباشر بين البصرة والهند باعتبارها من أهم الموانئ التجارية في ذلك العصر، ولكن الملاحظ في الأثر الذي اقتفاه المستشرقون في إثبات هذا الادعاء أن دواعي وقصة نشأة النحو الهندي تكاد تكون نسخة طبق الاصل وقصة أبي الاسود الدؤالب والامام على با أبي طالب رضي الله عنه،¹ حسب ما نقله أحمد أمين في كتابه ضحى الاسلام نقلا عن البيروني، وينسف الدكتور زهير غازي هذا الادعاء من خلال هذا التطابق بين القصتين باعتبار أنه من المستحيل أن يكون هذا التطابق حقيقى وبهذا التماثل المتطابق ويعتبره من نسج الخيال وهو دليل حسب رأيه " لا يوحى بأي اثر ولا أية صلة في هذا المجال،"² ولكن هذا لا يعني أن تكون هناك احتكاكات بين العلمين.

1 ينظر : ضحى الاسلام، أحمد أمين، دار الفكر العربي، بيروت، ط10، دت، ج1، ص 245

2 في التفكير النحوي عند العرب، د . زهير زاهد . ط . بيروت 1986، ص 56

التأثير اليوناني : / إن الثابت في تأثير المسلمين بعلوم الفلسفة والمنطق والطب اليونانية جعل المغرضين يعطفون عليها كل العلوم بما فيها علوم اللغة، وإذا كانت العلوم الأولى انسانية مطلقة لا تتصل بعرق من الأعراق فإنها تشكل مراحل من تطورها عند الامم أي أن العرب بدأوا مما انتهى إليه اليونانيون وغيرهم في هذه المجالات، ولكن علوم اللغة غير ذلك كما أشرنا سابقا فكل لغة لها انماطها وأساليبها وفنونها الخاصة بها، ومما يؤكد هذا ما ذهب إليه المستشرق جيرار ثروبو أستاذ فقه اللغة في السربون في مقال بعنوان نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيوييه، يؤكد فيه أن النظام النحوي العربي يختلف اختلافا بارزا للنظم النحوية الكبرى الموجودة في العالم،¹ وهو بذلك ينسف ويذكر هذا أيضا في مقاله ما ادعاه المستشرق الألماني ماركس في كتابه تاريخ صناعة النحو عند السريان من أن النحو العربي اقتبس من النحو اليوناني وذلك لمجرد وجود تشابه في بعض المصطلحات كما يقول جيرار ثروبو.

التأثير السرياني : / لما عجز المشككين في إثبات هذه الادعاءات غيروا وجهتهم نحو النحو السرياني واعتبروا ان النحو العربي تأثر بالنحو اليوناني عن طريق السريان، ويعود ذلك حسب رأيهم إلى العلاقة التناسلية بين العربية والسريانية باعتبارهما لغتين ساميتين خاصة أنهما يشتركان في ما يعرف في علم النحو بالإعراب منجبهة، ومن جهة أخرى أسبقية السريان إلى علم النحو، ومن جهة ثالثة إلى الاحتكاك بين العرب والسريان في بلاد العراق، ويوافق هذا الرأي جرجي زيدان بقوله " ويغلب على قولنا أنهم؛ أي العرب، نسجوا في تبويبه؛ أي النحو، على منوال السريان لأن السريان دونوا نحوهم، وألفوا فيه الكتب في أواسط القرن الخامس للميلاد، وأول من باشر في ذلك منهم الأسقف يعقوب الرهاوي الملقب بمفسر الكتب، المتوفي سنة 460 م،"² أي قبل الهجرو بقرنين تقريبا، وكثير من المؤرخين أشاروا إلى أن أبا الأسود الدؤلي اقتبس نطق الإعراب من السريان، خاصة وأن الكتاب المقدس يسمى اللغة السريانية باسم الآرامية دائما كما جاء في سفر الملوك ، وغيره،³ وهذا ما أشار إليه الدكتور ابراهيم السمرائي في كتابه دراسات في اللغة

1 ينظر : نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيوييه، جيرار ثروبو، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني - العدد الأول المجلد الأول 1978 ، ص 126

2 تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، ج1، ص 225

3 ينظر : دراسات في اللغتين السريانية والعربية، د . إبراهيم السمرائي، دار الجيل . بيروت ، 1985 ، ص 13

السريانية والعربية، وحتى وإن ثبت أن نظام الحركات استمد من اللغة السريانية فإن هذا لا ينفي الأصالة على النحو العربي لأن حتى الأمم الأخرى تأثرت بغيرها من الأمم.

المحاضرة الثانية - المحور الثاني -

الكلام والكلمة والكلم

مقدمة : /

لم يقتصر علم النحو على دراسة أواخر الكلمات وإثبات العلامات الاعرابية فحسب؛ بل راح إلى أبعد من ذلك فهو يتتبع مواطن الكلام ومقاصد المتكلمين، وإذا كان النحو عند المحدثين مجرد من تتبع هذه المعاني وهذه المقاصد فإن المصنفات الأولى تحضر فيها هذه المقاصد بقوة فقد جاء في باب الاستقامة من الكلام والاحالة من الكتاب أن الكلام " منه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو مستحيل كذب،"¹ وهنا يمكن ربط النحو بوظيفة أخرى غير التي هي عليه الآن وذلك من خلال القلاقة العكسية بين المعنى والاعراب، فليس في كل الحالات العراب هو الذي يحدد المعاني، فكثير من المواطن المعاني هي التي تحدد العلامات الاعرابية كما هو الشأن في أواخر الكلمات التي تستحيل عليها الحركة الاعرابية. وهذا ما جعل كثير من علماء النحو استهلال دراساتهم بماهية الكلام وما يتأف منه، فما هو إذا الكلام؟ وما هي الكلمة؟ وما هو الكلم؟ وما هي العلاقة بين هذه المركبات؟

يقول الزمخشري ت 538 هـ في المفصل في علم العربية : " الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع : الاسم، والفعل، والحرف. والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك : (زيد أخوك، وبشر صاحبك)؛ أو في فعل واسم، نحو قولك : (ضرب زيد وانطلق بكر)، ويسمى الجملة."²

ويقول ابن مالك ت 708 هـ في ألفيته :

كلامنا لفظ مفيدٌ كاستقمٍ واسمٌ وفعلٌ ثمَّ حرفٌ الكلمِ
واحدهُ كلمةٌ والقولُ عمٌ وكلمةٌ بها كلامٌ قد يؤمُّ

1 الكتاب، سيويه، ت : عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج1، ص 25

2 شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ت : د. إميل بدیع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، ج1، ص 70

الكلام : /

لقد بدأ الزمخشري بالكلمة قبل الكلام بينما ابن مالك عكس ذلك، فالزمخشري انطلق من المفرد إلى المركب وابن مالك من المركب إلى المفرد، ولكن للوصول إليهما لابد من التعرّيج على معنى اللفظ عندهما باعتباره اللبنة الأساس في الكلمة والكلام. اللفظ على العموم كل ما يخرج من الفم أصواتا كانت أو غير ذلك كلفظ النواة بعد أكل ثماره، يقول السيوطي ت 911 هـ : " ما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرفٍ فصوتٌ، وإن اشتمل على حرفٍ ولم يفد معنى فلفظٌ،"¹ أما اللفظ الخاص بالكلام والذي يقصده كل من الزمخشري وابن مالك فهو الصوت الدال والمفيد، وهو " المشتمل على بعض الحروف، تحقيقا أو تقديرا،"² يقول ابن يعيش شارحا مقاله الزمخشري بخصوص اللفظ أنه " جنس للكلمة، وذلك أنها تشتمل المهمل والمستعمل."³

أما ما تعلق بالكلام فهو اللفظ المفيد الدال على معنى والمركب أسندت إحدى مركباته إلى الأخرى، " والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه،"⁴ ويبين ابن الناظم ت 686 هـ معنى الافادة في قول ابن مالك " كأنه قال : الكلام لفظ مفيد فائدة تامة، يصح الاكتفاء بها كالفائدة في (استقم) فاكتفى عن تميم الحد بالتمثيل،"⁵ و الدال على معنى فصل عن المهمل وإن دلت أجزاءه على معان في ذاتها؛ لأن اللفظ المركب من كلمتين يكون له ثلاثة معان معنى الكلمة الأولى ومعنى الكلمة الثانية ومعنى التركيب بين الكلمتين فإن استحال المعنى الثالث فهو كلم لا كلام، والمراد بالمركب أن " أقل ما يتألف الكلام من اسمين، كـ (قمام زيد) ومنه (استقم)؛ فإنه من فعل الأمر المنطوق به، ومن ضمير المخاطب المقدر بأنت،"⁶ ويكون بينهما نسبة مقصودة لذاتها وإلا فهو ليس كلاما كما قال السيوطي،⁷ أما الاسناد فالمراد به تعليق الكلام بعضه ببعض، يقول ابن يعيش ت 634 هـ في هذا المقام أن الزمخشري يقصد مركب الاسناد دون

1 الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، م، ج2، ص 5

2 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الانصاري، المكتبة العصرية، بيروت، ج1، ص 11

3 شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ج1، ص 70

4 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الانصاري، ج1، ص 11

5 شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ت : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، ص5

6 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام ج1، ص 11

7 ينظر : الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، م، ج2، ص 5

مركب الافراد، وهو " فصل ... احترز به وذلك أن المركب على ضربين: تركيب إفراد، وتركيب إسناد، فتركيب الافراد أن تأتي بكلمتين، فتركبهما، وتجعلهما كلمة واحدة، بإزاء حقيقة واحدة، بعد أن كانت بإزاء حقيقتين، وهو من قبيل النقل، ويكون في الاعلام، نحو (مَعْدِيكَرَبٌ)،¹ وقد بين كثير من الشراح ما يصح فيه الاسناد وما لا يصح فيه وما يكون ركنًا لذلك أو لا يكون، يقول ابن الناظم ت 686 هـ في خصوص أقسام الكلمة أنها " على ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف؛ لأن الكلمة إما أن تكون ركنًا للإسناد، أو لا، الثاني الحرف، والأول : إما أن يصح أن يسند إليه، أو لا، الثاني الفعل، والأول الاسم."²

الكلمة : /

الكلمة لفظ يدل على معنى مفرد بالوضع، والكلمة عند ابن الناظم ت 686 هـ : " لفظ بالقوة، أو لفظ بالفعل، مستقل، دال على معنى مفرد بالوضع. (فاللفظ) مخرج للخط والعقد والاشارة والنصب و (بالقوة) مدخل للضمير في نحو (افعل) ... و (لفظ بالفعل) مدخل لنحو زيد // في قام زيد، و(مستقل) مخرج للأبعاض الدالة على معنى كألف المفاعلة، وحروف المضارعة، و(دال) معمم لما دلالاته ثابتة، كرجل، ولما دلالاته زائلة، كأحد جزئي امرئ القيس، لأنه كلمة، و(بجملته) مخرج للمركب، كغلام زيد، فإنه دال بجزءيه على جزئي معناه، و(بالوضع) مخرج للمهمل، ولما دلالاته عقلية، كدلالة اللفظ على حال اللفظ به."³ أما معنى الدلالة على المعنى يقول ابن يعيش ت 634 هـ هو " فصل فصله من المهمل الذي لا يدل على معنى،"⁴ أما الافراد فهو " فصل ثان فصله عن المركب، نحو : (الرجل)، و (الفرس)، و (الغلام) ونحوهما مما هو معرف بالالف واللام، فإنه يدل على معنيين : التعريف، والمعرف؛ وهو من جهة النطق لفظة واحدة، وكلمتان؛ إذ كان مركبا من الالف واللام الدالة على التعريف، وهي كلمة، لانها حرف معنى، والمعرف كلمة أخرى، واعتبار

1 شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ج1، ص 72

2 شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص6

3 المصدر نفسه

4 شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ج1، ص 70 - 71

ذلك أن يدل مجموع اللفظ على معنى، ولا يدل جزؤه على شيء من معناه، ولا على غيره من حيث هو جزء له، وذلك نحو قولك : (زيد)، فهذا اللفظ يدل على المسمى، ولو أفردت حرفا من هذا اللفظ، أو حرفين، نحو الزاي مثلا، لم يدل على معنى البتة.¹ والوضع عنده " احترز به من أمور، منها ما قد يدل بالطبع، وذلك أن من الألفاظ ما قد تكون دالة على معنى بالطبع لا بالوضع، وذلك كقول النائم : (أخ)، فإنه يفهم منه استغراقه في النوم، فهذه ألفاظ، لأنها مركبة من حروف ملفوظة بها، ولا يقال لها كلم، لأن دلالتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح.²

والكلمة جنس يقع تحته عدة أنواع ويقصد به عند النحويين والفقهاء " اللفظ العام. وكل لفظ عم شيئين فصاعدا فهو جنس لما تحته، سواء اختلف نوعه أو لم يختلف؛ وعند آخرين لا يكون جنسا حتى يختلف بالنوع، نحو : (الحيوان)، فإنه جنس للانسان، والفرس، والطائر، ونحو ذلك؛ فالعام جنس، وما تحته نوع، وقد يكون جنسا لأنواع، ونوعا لجنس، كـ (الحيوان)، فإنه نوع بالنسبة إلى الجسم، وجنس بالنسبة إلى الانسان والفرس. لذلك يصدق إطلاق اسم الكلمة على كل واحد من الاسم والفعل والحرف.³

والكلمة في اللغة قد يطلق بها على الكلام بخلاف الكلمة في النحو التي لا تدل إلا على المفرد، يقول ابن هشام الانصاري ت 761 هـ " وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام، نحو : (كلا إنها كلمة هو قائلها)،"⁴ وبين لنا ابن الناظم ت 686 هـ مواطن هذا في قول النبي صلى الله عليه وسلم : " (أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد، وهي قوله :
ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

1 المصدر نفسه

2 شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ج1، ص 71

3 المصدر نفسه، ج1، ص 71 - 72

4 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الانصاري، ج1، ص 13

وكقولهم : (كلمة الشهادة) يريدون بها : (لا إله إلا الله محمد رسول الله). وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه.¹

الكلم : /

الكلم هو كل لفظ تركب من ثلاث كلمات على الأقل أفاد أم لم يفد قال ابن الناظم ت 686 هـ شارحا قول ابن مالك (واسمٌ وفعلٌ ثمَّ حرفُ الكَلِمِ) أن: "الكلم اسم جنس، واحده كلمة، كلبنة ولبن، ونبقة ونبق،"² ويقول ابن هشام الانصاري ت 761 هـ شارحا القول نفسه أن "الكلم اسم جنس جمعي، واحده كلمة، وهي : الاسم، والفعل، والحرف، ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنه يدل على جماعة، وإذا زيد على لفظه تاء التانيث ف قيل (كلمة) نقص معناه، وصار دالا على الواحد، ونظيره لِبْنٌ وَلِبْنَةٌ، وَنَبَقٌ وَنَبَقَةٌ،"³ ومنه يتبين أن بين الكلام والكلم علاقة عموم وعلاقة خصوص، يقول ابن هشام الانصاري ت 761 هـ : " أن بين الكلام والكلم عموما وخصوصا من وجه؛ فالكلم أعم من جهة المعنى؛ لانطلاقه على المفيد وغيره، وأخص من جهة اللفظ؛ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين، فنحو (زيد قام أبوه) كلام؛ لوجود الفادة، وكلم لوجود الثلاثة بل الأربعة، و (قام زيد) كلام لا كلم، و (إن قام زيد) بالعكس.⁴

1 شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 6

2 المصدر نفسه

3 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الانصاري، ج 1، ص 12

4 المصدر نفسه

المحاضرة الثالثة

التصنيف في النحو العربي - المؤلفات الأولى -

من طبائع الامور أن تتشكل في تنشا من خلال مراحل عدة تندرج عموما ضمن ثلاث؛ مرحلة التمهيد، ثم مرحلة الظهور أو البروز، ثم مرحلة النضج والعطاء الاستواء والتباين ، والنحو لم يشذ عن هذه القاعدة. وبما أن ظاهرة الاكتشاف والايجاد لما كان مبهما أو غير بارز تضيفي على صاحبها سواء كان شخصا أو أمة نوعا من التميز و الرفعة فإنه لا غرابة من أن تظهر اتجاهه انتقادات موضوعية كانت أو ذاتية، لأجل وضوح ما أشكل أو الحاجة في نفس يعقوب.

مراحل نشأة علم النحو

مرحلة التمهيد : / تكاد تجمع الروايات التاريخية على أن واضع علم النحو كان أبو الاسود الدؤلي ت 69 هـ، بأمر من الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقد ذكر أبو الطيب اللغوي ت 351 هـ أن " أول من رسم للدرس النحو أبو الأسود الدؤلي فيما حدثنا به أبو الفضل جعفر بن محمد بن بابتويه ، قال : حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن حميد قال : أخبرنا أبو حاتم السجستاني، وأخبره أبو بكر محمد بن يحيى قال : حدثنا محمد بن يزيد النحوي قال : حدثنا أبو عمر الجرمي، عن الخليل، قالوا : وكان أبو الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه لأنه سمع لحناً ، فقال لأبي الأسود : اجعل للناس حروفاً، وأشار له إلى الرفع والنصب والجر،"¹ وذكر السيرافي أنه على الرغم من " اختلاف الناس في أول من رسم النحو : فقال قائلون أبو الأسود الدؤلي وقال آخرون نصر بن عاصم الدؤلي وقال آخرون عبد الرحمن بن هرمز ، وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي،"² وأول ما قام به أبو الاسود الدؤلي نقط المصحف الكريم، وحتى وإن كان هذا العمل ضمن علم الأصوات فإنه له علاقة وطيدة بالنحو من ناحيتين؛ الأولى أن النحو في بداياته كان يشمل الأصوات، والثانية أن

1 مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ط2، 1974، ص 24

2 أخبار النحويين البصريين . السيرافي . ت: طه الزبيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي . مطبعة ألبابي الحلبي . مصر، ط1، 1955، ص 10 .

النقط الذي كان يعبر به عن الحركات هي علامات الإعراب التي يعتمد عليها علم النحو في تحديد الحالات الاعرابية للألفاظ داخل السياق.

وبالإضافة إلى هذا العالم فقد نبغ في هذه المرحلة مجموعة أخرى من العلماء كان لهم الباع الكبير في إثراء الدرس النحوي العربي، منهم ميمون الأقرن ت... هـ قال عنه أبو عبيدة أنه " أول من وضع العربية أبو الاسود الدؤالي ثم ميمون الأقرن ثم عنيسة الفيل ثم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي".¹ كما نجد أيضا من الأعلام الذين ذاع صيتهم في حواضر علم النحو و العربية نصر بن عاصم الليثي ت 89 هـ كان بارعا في القراءة، سئل عن قراءة (قل هو الله أحد الله الصمد) فقراه بدون تنوين فسمعها أبو اسحاق الحضرمي فما زال يقرأ بها حتى مات.² عالم آخر وهو عنيسة الفيل ت 100 هـ .

مرحلة البروز : / تشكل ملامح هذه المرحلة مع ظهور عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ت 117 هـ أشهر من نار على علم قال عنه الزبيدي أنه " أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل،"³ وقال عنه صاحب النجوم الزاهرة كان " إماما في النحو واللغة،"⁴ وجاء في مراتب النحويين أنه " أعلم أهل البصرة وأعقلهم ففرع النحو وقاسه وتكلم في الهمز."⁵ نجد كذلك ممن اعتنوا بالدرس النحوي واللغوي يحيى بن يعمر العامري ت 129 هـ ولعل قصته مع الحجاج بن يوسف فيما يخص اللحن في القرآن لأكبر دليل على براعته في هذه الصناعة خاصة وأن الحجاج قام في القراءة.⁶ نجد كذلك علم آخر من الأعلام الذين زهت بهم الحضرة الاسلامية وهو أبو عمرو بن العلاء ت 154 هـ روى عنه أنه قال " أخذت في طلب العلم قبل أن أختن،"⁷

1 معجم الأدباء، ج19، ص 220

2 طبقات النحويين واللغويين. أبو بكر الزبيدي. ت : أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف، مصر، ص 27

3 المصدر نفسه، ص 31

4 النجوم الزاهرة، ابن تفردي، دار الكتب المصرية 1932، ص ج1، ص 303

5 مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، ص 31

6 ينظر : أخبار النحويين البصريين، السيرافي، ص 17

7 طبقات الزبيدي، ص 37

وذكر الأصمعي أنه سمعه يقول عن نفسه وقد شهد له بأنه لم يقلها بغيا أو تطاولا : ما رأيت أحدا قط أعلم مني.

مرحلة النضج والتباين : / تعتبر هذه المرحلة البداية الفعلية لنظام لغوي قائم على أسس علمية وكانت بداية مع يونس بن حبيب ت 182 هـ الذي كانت له حلقة درس بالبصرة ينتابها أهل العلم وطلاب الأدب والفصحاء،¹ و الخليل ابن أحمد الفراهيدي ت 170 هـ الذي كان بداية لظهور مرحلة جديدة من مراحل تطور النحو العربي، وكلاهما من تلامذة أبي عمرو بن العلاء، إلا أن علمهما الغزير لم يجمع بين دفتي مصنف يمكن الاعتماد عليه في اعتباره المرجع الأساس في علم النحو، وهذا ما تمكن منه أحد تلامذتهم حيث استطاع سيبويه ت 180 هـ بعبقريته الفذة وسعة اطلاعه على ما جادت به قريحة الخليل بن أحمد الفراهيدي ت 170 هـ أن يحول تلك الحلقات التعليمية والمناقشات العلمية إلى كتاب وهو فعلا الكتاب أو كما أسماه علماء اللغة بقرآن النحو، فقد جمع فيه كل ما تعلق بدراسة اللغة من صوت و صرف ونحو، وبذلك يكون الكتاب قد دون ما توصل إليه الخليل، إذ أن النحو عنده اكتمل واستقل موضوعيا عن باقي علوم اللغة، فالكتاب في أوله تناول موضوعات لها صلة وطيدة بعلم النحو وهي نظرية العامل، كما يمكن ملاحظة التطور في المصطلح النحوي؛ إذ ظهرت فيه بقوة هذه المصطلحات كالمبتدأ والخبر والمفاعيل والنواسخ والتعدي واللزوم على مستوى الجملة الفعلية.² لذلك عد الكتاب من أهم مظاهر القرن الثاني للهجرة في اللغة إضافة لمعجم العين للخليل على الرغم من أن هناك من يذكر أنه سبق بعدة مصنفات ككتاب الإكمال و كتاب الجامع لعيسى بن عمر ت ... هـ وكتاب الفيصل لأبي جعفر الرؤاسي ت ... هـ لم يصلنا منهما شيء.

مرحلة التأليف : / بعد ذلك بدأت مرحلة التأليف وظهر المصنفات الكبيرة والشروحات، وأهم هذه المؤلفات :

1 ينظر : أخبار النحويين البصريين، السيرافي، ص 27

2 المدارس النحوية . د . شوقي ضيف . دار المعارف، مصر ، ص 34

التصريف لأبي عثمان المازني ت 249 هـ : يعتبر هذا الكتاب بمثابة الفيصل بين النحو

بمفهومه الشامل لعلوم اللغة، والنحو بمفهومه دراسة أواخر الكلمات؛ أي الاعراب، الغية منه كانت تعليمية.¹

المقتضب لأبي العباس المبرد ت 285 هـ : عده كثير من الدارسين المصدر الثاني في

النحو، وقد ألفه صاحبه في آخر أيامه؛ أي بعدما تخمرت آراء النحويين قبله في فكره،² وأهم ما يلاحظ فيه المنهجية العلمية في تبسيط مادته حيث اختصر عناوين أبوابه التي كانت مطولة و دسمة مركزة عند سيبويه،³ وكان لهذا الكتاب عدة شروحاتلم يصل إلينا منها سوى شرح سعيدالفارقي ت 391 هـ.⁴

أصول النحو لأبي بكر بن السراج ت 316 هـ : على الرغم من أنه يشير إلى الاصول من

خلال عنوانه إلا أن مادته كانت نحوية صرفية على العموم سوى ما أشار إليه هو في المقدمة عن العلة وعلة العلة،⁵ والملاحظ عليه حسن الترتيب لمسائل سيبويه،⁶ كما يعد مرحلة في تطور العلة العقلية والمنطقية.⁷

الجمال للزجاجي ت 337 هـ : يعتبر من المصنفات التي حظيت بعناية فائقة من خلال

الشرح، حيث بلغت شروحاته العشرين بالمغرب وحدها كما ذكر صاحب كتاب الزجاجي ومنهجه في النحو،⁸ وهناك من شرحة عدة مرات كابن عصفور الإشبيلي ت 669 هـ، كان منظما في تبويبه بعيدا عن الغموض وكثرة العلل وتفرعها.⁹

الواضح للزبيدي ت 379 هـ : ألف هذا المصنف بأسلوب واضح بعيد عن التعقيد شأنه

في ذلك شأن الكتب التعليمية خال من كثرة العلل والخلاف النحوي. حاول صاحبه إثبات الرأي الصحيح بصريا كان أو كوفيا، وهذا ما يدل على سعة اطلاعه قوة حفظه لآراء من سبقه من

1 أنظر : المدارس النحوية - د . خديجة أهدني - مطبعة جامعة بغداد 1986 . ص 103

2 المقتضب . المبرد . تح عبد الخالق عظيمة . عالم الكتب . بيروت . ج 1، ص 66

3 المصدر نفسه، ج 1، ص 88

4 المصدر نفسه، ج 1، ص 83

5 ينظر : كتاب الأصول في النحو . أبو بكر السراج . د . عبد الحسين ألفتلي . النجف 1973 . ج 1، ص 38

6 ينظر : نزهة اللبء في طبقات الأدباء . ابن الانباري . تح السامرائي . مكتبة الأندلس . بغداد 1970 . ص 186

7 أصول التفكير النحوي عند العرب . د . علي أبو المكارم . منشورات الجامعة الليبية 1973 ، ج 1، ص 22

8 الزجاجي ومذهبه في النحو . د . عبد الحسين المبارك مطبعة جامعة البصرة . 1982 ص 50

9 رسائل ابن حزم الأندلسي . تح د . إحسان عباس . بيروت . ج 3، ص 164

النحويين على اختلاف مشاربهم واختلاف أزمتهم واختلاف بيئاتهم،¹ فهو صاحب كتاب طبقات النحويين واللغويين، لذلك عده ابن حزم الاندلسي كتاباً منهجياً يصلح لأن يكون كتاباً تعليمياً من الطراز الأول.²

اللمع في العربية لابن جني ت 392 هـ : من أهم المصنفات التي سعت إلى تيسير النحو

على المتعلمين، حسن سبكه جعل الناس ينشغلون به وينسون كتاب الجمل للزجاجي الذي طالما شغلهم، ولكنه لم يشتهر به ابن جني لأن كتاب الخصائص كان أقوى منه.

المفصل في علم العربية للزمخشري ت 538 هـ : يعتبر صاحبه مدرسو نحوية بعد

مدرسة سيبويه،³ لدى عني بعدة شروح أهمها شرح ابن يعيش ت 634 هـ.⁴

1 الواضح . أبو بكر الزبيدي . تح عبد الكريم خليفة . منشورات الجامعة الأردنية 1962 .

2 رسائل ابن حزم الاندلسي ، ج 3 ، ص 164

3 تطور الدرس العربي . د . حسن عون . معهد الجامعة العربية ، القاهرة 1970 . ، ص 80

4 المرجع نفسه ، ص 100

المحاضرة الرابعة - المحور الأول -

الإعراب والبناء - دروس تعليمية -

❖ باب الإعراب

مقدمة: / تكاد تكون ظاهرة الاعراب من القضايا التي انفردت بها اللغة العربية عن باقي اللغات الأخرى، وحتى وان وجدت هذه الظاهرة في غيرها كاللغة السريانية فلا ترقى لأن تكون بنفس الدقة والإحكام من جهة، وإلى الاطراد في الكلام من جهة أخرى.

الإعراب لغة : /

قال ابن فارس ت 395 هـ : " العين والراء والباء أصول ثلاثة : أحدها الابانة والافصاح ... فالأول قولهم : أعرب الرجل عن نفسه، إذا بين و أوضح.¹"

قال الأزهري ت 370 هـ : " الإعراب والتعريب معناهما واحد : وهو الابانة، يقال : أعرب عنه لسانه وعرب أي أبّن وأفصح. ويقال : أعرب عما في ضميرك أي أبّن. ومن هذا يقال للرجل إذا أفصح في الكلام : قد أعرب.²"

قال الراغب الاصفهاني ت 502 هـ : " والاعراب : البيان. يقال : أعرب عن نفسه. وفي الحديث : الشيب تعرب عن نفسها، أي تبين. وإعراب الكلام : إيضاح فصاحته.³"

قال الجوهري ت 393 هـ : " ويقال للرجل إذا لم يلحن في الاعراب : أعرب كلامه، وعرب منطقه : أي هذبه من اللحن، فأجاد وأفصح في الكلام.⁴"

الاعراب اصطلاحاً : /

1 مقاييس اللغة، ابن فارس، ت: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، دمشق، ط2، 1998، ص 766

2 يهذيب اللغة، الأزهري، ت : عبد السلام هارون، محمد عي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1964، ج2، ص 362

3 مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، ت : صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ط3، 2002، ص 557

4 تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، ت : أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1979، ج1، ص 179

الإعراب على حد ابن هشام ت 761 هـ : " أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع،"¹ وأجمع علماء النحو على أن هذا الأثر إنما هو الحركات من ضم وفتح وكسر أو بسكون دال على حذف أحدها، أو بعض الحروف التي تنوب عنها كالواو والألف والياء والنون. وليس بالضرورة ظهور هذه الآثار لذلك أضاف الشارح " ... أو مقدر... ومثال الآثار المقدرة ما تعتقده منويا في آخر نحو (الفتى) من قولك (جاء الفتى) و(رأيت الفتى) و(مررت بالفتى)."²

وقد ربط الشارح هذه الآثار بعوامل تجلبه كالاتداء والفعل وحرف الجر، وقد ذكر أن هذا القيد أخرج الآثار التي لا عامل نحوي فيها " نحو الضمة في قوله تعالى (فمن أوتي كتابه) في قراءة ورش، بنقل حركة همزة أوتي إلى ما قبلها وإسقاط الهمزة، والفتحة في دال (قد افلح) على قراءته أيضا بالنقل، والكسرة في دال (الحمد لله) في قراءة من أتبع الدال اللام؛ فإن هذه الحركات وإن كانت آثارا ظاهرة في آخر الكلمة لكنها لم تجلبها عوامل دخلت عليه؛ فليست إعرابا."³

ومكان هذه الآثار الاعرابية إنما يكون في آخر الكلمة وهو ما أشار إليه الشارح، وقد ذكر أن هذا ليس احترازا من أن يتوقع أن يكون المكان غير آخر الكلمة، وإن كان هناك في اللغة بعض الكلمات يتغير فيها غير الآخر لعامل نحوي كلفظة (امرئ) و (ابنم)، حيث أن الحرف قبل الأخير يتغير بتغير الحالة العرابية تبعا للحرف الأخير، " فنقول (هذا امرؤ وابنم) وإذا دخل عليها الناصب فتحها فتقول (رأيت امرأ وابنم) وإذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول (مررت بامرئ وابنم) ... قال الكوفيون : إنهما معربان من مكانين وقال البصريون، وهو الصواب : إن الحركة الأخيرة هي الإعراب، وما قبلها إتياع لها."⁴

1 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الانصاري، ص 33

2 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الانصاري، ص 33

3 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الانصاري، ص 34

4 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الانصاري، ص 34

يقول الزمخشري ت 538 هـ : " الكلام في المعرب، وإن كان خليقا، من قبل اشتراك الاسم والفعل في الاعراب، بأن يقع في القسم الرابع، إلا أن اعتراض موجبين صوب إيراده في هذا القسم. أحدهما : أن حق الاعراب للاسم في أصله، والفعل إنما تظفب عليه فيه بسبب المضارعة. والثاني : أن لا بد من تقدم معرفة الاعراب للخائض في سائر الابواب.¹"

أنواع الاعراب : /

يقول ابن هشام الانصاري ت 761 هـ : " وأنواعه رفع ونصب في اسم وفعل ك (زيدٌ يقومُ) و(إن زيداُ لن يقومَ) وجر في اسم ك (بزيدٍ) وجزم في فعل ك (لم يَقمَ).²"

يتبين من كلامه أن أنواع الاعراب أربعة منها ما هو خاص بالاسم ومنها ما هو خاص بالفعل ومنها ما هو مشترك بينهما، كما يتضح أن الاعراب لا يدخل الحرف.

علامات الإعراب : / العلامات الأصلية : /

يقول ابن هشام ت 761 هـ : " والأصل كون الرفع بالضمّة، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة، والجزم بالسكون.³"

تعتبر هذه الحركات وحذفها علامات الاعراب كما أشرنا سابقا، وهذا يشير إلى وجود علامات فرعية وهي من جنس الحرف كالألف والواو والياء سيأتي بيانها لاحقا.

ما لم يخضع لهذه القاعدة : /

1. الممنوع من الصرف : فهو يوافق القاعدة في حالتي الرفع والنصب ويخالفها في حالة الجر والتنوين، حيث يجز بالفتحة نيابة عن الكسرة. كقوله تعالى في سورة النساء الآية 86 (فحيوا بأحسنَ منها) وفي سورة سبأ الآية 12 (يعملون له ما يشاء من محارِبٍ وتمائيلٍ) وكقوله في سورة النساء الآية 162 (وأوحينا إلى إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقَ ويعقوبَ). غير أن

1 شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ت : د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، ج1، ص 149

2 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الانصاري، ص 34

3 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الانصاري، ص 34

هذه المخالفة بشروط إذا انعدمت عاد إلى القاعدة في حالة الجر، وهي أن لا يضاف ولا يعرف بـ (ال) التعريف ويظهر ذلك في قوله تعالى في سورة التين الآية 04 (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم)

2. ما جمع بألف وتاء مزيدتين : يظهر خروجه على القاعدة في حالة النصب حيث علامة هذه الحالة الكسرة، ومن ذلك جمع المؤنث نحو (زينبات و هندات) وجمع المذكر نحو (إصطبلات و حمامات)، وسواء كان سالما كما مثلنا ، أو ذا تغير ك (عُرُفات) بضم الراء وفتحها و (سِدرات) بكسر الدال وفتحها، كما ألحق به (أولات) وإن لم يكن جمعا فهو اسم جمع؛ لأنه لا واحد له من لفظه، حمل على جمع المؤنث كما حمل (أولو) على جمع المذكر، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى من سورة النور الآية 21 (لا تتبعوا خطوات الشيطان) وقوله تعالى من سورة البقرة الآية 167 (كذلك يريد الله أعمالهم حسرات عليهم) وقوله تعالى من سورة هود الآية 144 (إن الحسنات يذهبن السيئات)، وكقوله من سورة الطلاق الآية 6 (وإن كن أولات حمل).

الاعراب المقدر : / تقدر الحركات إذا تعذر ظهورها وذلك في جملة من المواطن :

● اتصال الاسم بياء المتكلم : / ما أضيف إلى ياء المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر سالم ولا منقوصا ولا مقصورا، وذلك في نحو "غلامي" فإن حرف الاعراب يلزم حالة الكسر دوما لمناسبة الياء، وعليه فإن كل الحركات تقدر للعذر المذكور. أما الكسرة في حالة الجر هي حركة مناسبة الياء لا كسرة الخفض لأنها مستحقة قبل التركيب وإنما دخل عامل الجر بعد استقرارها، هكذا قال ابن هشام الانصاري في شرح شذور الذهب، خلاف ما قاله ابن مالك.

● الاسم المقصور : / وهو كل اسم انتهى بألف لازمة ك "الفتى وعصا" تقدر فيه كل الحركات.

● الاسم المنقوص : / وهو كل اسم انتهى بياء، وهي الاسماء المشتقة من الافعال الناقصة ك"القاضي" تقدر فيه حركتي الكسرة والضممة، أما الفتحة فهي حركة ظاهرة فيه.

● الفعل المضارع الناقص : / وهو كل فعل معتل الآخر حرف علته ألفا فإن مضارعها من غير الخمسة كـ " يخشى ولن يخشى " تقدر فيه حركتي الضم والفتح. أما ما كان حرف علته واو أو ياء كـ " يدعو و يرمي " فإن حركة واحدة تقدر وهي الضمة.

علامات الاعراب الفرعية : /

ينوب عن الحركات في الدلالة على الحالات الاعرابية بعض الحروف كالألف والواو والياء والنون.

1. الأسماء الستة : هي: أب / أخ / حم / فو / ذو / هن. تظهر على آخرها آثار الاعراب على شكل حروف بدل الحركات، " لأنها أسماء حذفت لاماتها في حالة إفرادها، وتضمنت معنى الإضافة، فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها،" ¹ هكذا قال ابن يعيش في شرحه للمفصل، فهي ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء نيابة عن الحركات، شريطة أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم، قال تعالى في سورة الرعد الآية 6 (وإن ربك لذو مغفرة)، وقال في سورة القلم الآية 14 (أن كان ذا مال)، وقال في سورة المرسلات الآية 30 (إلى ظل ذي ثلاث شعب). ولو أضيفت إلى ياء المتكلم كسرت أواخرها لمناسبة الياء، وكان إعرابها بحركات مقدره قبل الياء؛ تقول : (هذا أبي - رأيت أبي - مررت بأبي) كما هو الشأن بالنسبة لأي اسم اتصلت به ياء المتكلم. أما (الهن) فاستعماله على حالة الاسماء الخمسة قليل حيث شاع استعماله بدون إضافة حروف علامات الاعراب إليه، فيكون في الافراد والاضافة على حد سواء تقول (هذا هن - هذا هنك)، ولقلته يعتقد ابن هشام أن الفراء وأبا القاسم الزجاجي لم يطلعا عليه فأقرا الأسماء الخمسة. ويرى ابن هشام أن لغة النقص هي الأفصح قياسا، وذلك لأن ما كان ناقصا في الافراد فحقه أن يبقى على نقصه في الاضافة، وذلك نحو (يد) أصلها (يدي). وأرجع ابن يعيش سبب إعرابها بالحروف " توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف؛ وذلكأنهم لما اعتزموا إعراب التثنية والجمع بالحروف؛ جعلوا بعض المفردة بالحروف، حتى لا يستوحش من

1 شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ت : إميل بديع يعقوب، ص 153

الاعراب في التشبية والجمع السالم بالحروف. ونظير التوطئة ههنا قول أبي إسحاق : (إن اللام الأولى، في نحو قولهم : ' والله لئن زرتني لأكرمتك'، إنما دخلت زائدة مؤذنة باللام الثانية التي هي جواب القسم ومعتمدة.¹)

وقد اختلف في علامات إعلااب هذه الأسماء على النحو التالي :

1. ذهب سيبويه إلى انها حروف إعراب، والاعراب فيها مقدر، كما يقدر في الأسماء المقصورة؛ وإنما قلبت في النصب والجر للدلالة على الاعراب المقدر فيها.
2. وذهب أو عمر الجرمي إلى أن الانقلاب فيها بمنزلة الاعراب. وفيه ضعف على حسب رأي ابن يعيش؛ " لأنه يلزم أن تكون في حالة الرفع غير معرب، لأن الواو لام الكلمة في الأصل، ولم تنقلب عن غيرها.² "
3. وذهب المازني إلى أنها معربة بالحركا، وأن الباء في (أبيك) حرف الإعراب ... وهذه الحروف، أعني (الواو والألف والياء) إشباع حدث عن الحركات، ولكنه رأي يضعفه ابن يعيش؛ إذ يرى أن " هذا الاشباع إنما يكون في ضرورة الشعر ... مع أنه يلزم منه أن يكون لنا اسم ظاهر معرب، على حرف واحد، وهو : (فوك) و (ذو مال)، وذلك معدوم.³ " و"فوه" تحولت إلى لفظة "فم" سقطت الواو والهاء؛ إي ين الكلمة ولامها، يقول ابن القطاع " الميم في فم ليست زائدة، وإنما هي عوضٌ عن الواو التي هي العين، ووزنه على أن تُقيم العوض مقامَ المعوّض منه "فع"، ولامه محذوفة لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهي الهاء في "فوه".⁴
4. وكان علي بن عيسى الربعي يذهب إلى أنها معربة بالحركات، وأن هذه الحروف لامات؛ فإذا قلت : (هذا أَخوك)، فأصله:(هذا أَخوك) وإنما نقلت الضمة من الواو إلى الخاء، لثلاثا تنقلب ألفا، وإذا قلت (مررت بأخيك) فأصله : (مررت بأخوك) فنقلت الكسرة، وهو ضعيف أيضا حسب ابن يعيش لأن نقل الحركة لا يكون إلا للساكن.

1 شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ت : إميل بديع يعقوب، ص 153

2 شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ت : إميل بديع يعقوب، ص 153

3 شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ت : إميل بديع يعقوب، ص 153

4 أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي، ص 366

5. وذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكانيين، بالحروف والحركات التي قبلها، فإذا قلت : (هذا أخوك) فهو مرفوع، والواو علامة الرفع، والضممة التي قبلها، وهذا ضعيف حسب رأي ابن يعيش لأن الاعراب يحصل بعلامة واحدة.

2. المثني : وهو كل اسم دال على اثنين، وكان اختصارا للمتعاطفين، وذلك نحو الزيدان والهندان؛ إذ كل منهما دال على اثنين والأصل فيهما : زيد وزيد، وهند وهند، ومن ذلك قول جرير : ليث وليث في مقام ضنك / كلاهما ذو أشر ومحك، ولكنهم عدلوا عن ذلك كراهية منهم للتطويل والتكرير.¹

وحكم هذا الباب أن يرفع بالألف نيابة عن الضمة، وأن يجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها عنياية عن الكسرة والفتحة، نحو "جاء الزيدان" و"رأيت الزيدان" و"مررت بالزيدان" وكذلك اتقول في "الهندان"، وذلك ليعلم أن تثنية المذكر والمؤنث في الحكم سواء.²

ومن شواهد الرفع قوله تعالى من سورة المائدة الآية 23 : "قال رجالان من الذين يخافون أنعم الله عليهما". "قال" فعل ماضي "رجالان" فاعل مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثني، "يخافون" فعل مضارع محذوف معموله؛ أي "يخافون الله"، وجملة "أنعم الله عليهما" تحتل أن تكون في موضع رفع على أنها صفة ثانية لـ "رجالان"، وتحتل أن تكون اعتراضية لا محل لها من الاعراب إذا كانت بمعنى الدعاء.

ومن شواهد الجر قوله تعالى من سورة الزخرف الآية 31 "لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم"، ومثال النصب قوله تعالى من سورة فصلت الآية 29 "ربنا أرنا اللذين أضلانا"

وقد اجتمع النصب بالياء والرفع بالألف في قوله تعالى من سورة طه الآية 63 "إن هذين لساحران" وفيها قراءات :

1 شرح شذور الذهب، ابن هشام الانصاري، ص 44

2 شرح شذور الذهب، ابن هشام الانصاري، ص 44

➤ إحدى هذه القراءات : / تشديد النون من "إن" و "هذين" بالياء، وهي قراءة أبي عمرو، وهي جارية على سنن العربية.

➤ والقراءة الثانية : / بتخفيف "إن" و "هذان" بالالف، وبذلك تكون أهملت بهذا التخفيف وما بعدها مبتدأ وخبر، ونظيره من قوله تعالى من سورة الطارق الآية 4 " إن كل نفس لما عليها حافظ" والشاهد " إن" المخففة و"كل" المرفوعة على الابتداء.

➤ والقراءة الثالثة : / بتشديد "إن" و "هذان" بالالف، وهي مشكل، وأجيب عنه بعدة أوجه :

- أحدها : أن لغة بلحارث بن كعب، وختعم، وزبيد، وكنانة يستعملون المثني بالالف دائماً، ومن ذلك قول هوير الحارثي : دَعْتُهُ إِلَى هَابِي التراب عقيم / تزوّد منا بين أذُنَاهُ طَعْنَةً، ويعرب المثني بحركة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر شأنه في ذلك شأن الاسم المقصور ك"الفتى، و الهدى ... " وقال رؤبة بن العجاج في هذا المقام : إن أباهما وأبا أباهما / قد بلغا في المجد غاياتها.

- الثاني : أن " إن" بمعنى نعم مثلها فيما حكى أن رجلاً سأل ابن الزبير شيئاً فلم يعطه فقال : لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال : إنّ وراكبها، أي : نعم ولعن الله راكبها، و"إن" التي بمعنى نعم لا تعمل شيئاً، ف"هذان" مبتدأ، و"ساحران" خبر لمبتدأ محذوف؛ أي : "لهما ساحران"، والجملة خبر المبتدأ الأول "هذان"، لأن "لام الابتداء" لا تدخل على خبر المبتدأ.

- الثالث : أن الأصل "إنه هذان لهما ساحران"؛ فالهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في موضع رفع على أنها خبر "إن"، ثم حذف المبتدأ وهو كثير، وحذف ضمير الشأن، كما حذف في قوله صلى الله عليه وسلم " إنّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون" ومن قول بعض العرب "إن بك زيدٌ مأخوذٌ".

- الرابع : أنه لما تُني "هذا" اجتمع ألفان : ألف "هذا"، وألف "التشية"؛ فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين؛ فمن قدر المحذوف ألف "هذا" والباقية ألف "التشية" قلبها في النصب والجر ياء، ومن قدر العكس لم يغير الألف عن لفظها.

● الخامس : أنه لما كان الاعراب لا يظهر في الواحد - وهو "هذا" - جعل كذلك في التثنية؛ ليكون المثنى كالمفرد لأنه فرع عليه.

الملحق بالمشى : / ألحق بالمثنى " اثنان واثنتان وثنتان " مطلقا، فهي تجري مجرى المثنى في إعرابه دائما من غير شرط، وسميت ملحقا لأنها ليست اختصارا للمتعاطفين؛ إذ لا مفرد لها.

ومن شواهد رفعها بالالف قوله تعالى في سورة المائدة الآية 106 " شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان " فـ"اثنان" مرفوع : إما على أنه خبر المبتدأ، وهو "شهادة" وذلك على أن الأصل "شهادة بينكم شهادة اثنين" فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع، وتقدير المضاف لأن المبتدأ لا بد أن يكون عين الخبر، "زيد أخوك". أو مشبها به نحو "زيد أسد" والشهادة ليست نفس الاثنين ولا مشبهة بهما. وإما على أنه فاعل بالمصدر، وهو " الشهادة"، والتقدير : "ومما فرض عليكم أن يشهد بينكم اثنان".

ومن شواهد النصب قوله تعالى في سورة غافر الآية 11 " وقالوا ربنا أمتنا اثنتين " فـ"اثنتين" مفعول مطلق؛ أي "إماتتين".

وألحق بالمثنى أيضا "كلا وكلتا" مضافتين إلى مضمرة، فتقول : جاءني كلاهما، ورأيت كليهما ومررت بكليهما، ومنه قوله تعالى في سورة الاسراء الآية 23 " إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما " فـ"كلاهما" مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى أضيف إلى مضمرة ولأنه معطوف على "أحدهما" المرفوع على الفاعلية، أما قراءة "يبلغان" بالألف؛ فالألف فاعل، و"أحدهما" فاعل بفعل محذوف، وتقديره " إن يبلغه أحدهما أو كلاهما "، وفائدة إعادة ذلك التوكيد، وقيل : إن "أحدهما" بدل من الألف، أو فاعل "يبلغان" على أن الالف علامة، وهذا ضعيف عند الجمهور؛ إذ أن "البدل" هو الذي يكون مقصود بالحكم؛ فلو جعلناه "بدلا" لأفاد الكلام أن المقصود هو "بلوغ أحدهما الكبر" مع أن المقصود التوكيد والتعميم، وهذا المعنى يدل عليه جعل "أحدهما" فاعلا بفعل محذوف كما أشرنا سابقا، ورأي أن

"أحدهما" فاعل لـ "يبلغان" والالف فيه علامة وليست فاعلا فذلك من باب لغة "أكلوني
البراغيث" وهي ضعيفة.

أما إذا أضيفت كل من " كلا وكلتا" إلى اسم ظاهر كانتا بالالف على كل حال، وكان
إعراجهما حينئذ بجركات مقدرة في تلك الالف، قال الله تعالى في سورة الكهف الآية 33
"كلتا الجنتين آتت أكلها" فـ"كلتا" مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على الالف.

3. جمع المذكر السالم : / وهو جمع لاسم مذكر لأعلام العقلاء وصفاتهم¹ - هكذا قال ابن
هشام الانصاري - سلم مفردة من التكسير، كـ "الزيدون" و"المسلمون". يرفع بالواو نيابة عن
الضممة، ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة.

ومن شواهد ذلك قوله تعالى في سورة النساء الآية 162 " لكن الراسخون في العلم منهم
والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة" والشاهد هنا
"المقيمين" جمع مذكر سالم إما في حالة نصب أو جر، ولكن مقتضى القياس أن يكون في
حالة الرفع بالواو؛ لأنه معطوف على مرفوع "الراسخون و المؤمنون"، أخرج النحاة هذه
الآية على عدة أوجه:

- أحدها : / أن "المقيمين" منصوب على المفعولية لفعل المدح المحذوف، وهو قول
سيبويه، وإنما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها.
- ثانيها : / أنه مخفوض؛ لأنه مخفوض على "ما" في قوله تعالى " بما أنزل إليك"؛ أي
يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة، وهم الأنبياء. ثالثها : / في مصحف عبد الله "والمقيمون"
بالواو، ولا إشكال فيها.

ومن شواهد ذلك أيضا قوله تعالى في سورة المائدة الآية 69 " إن الذين آمنوا والذين هادوا
والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم

1 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، ص 54

يحرزنون" فإنه جاء بالواو، ومقتضى القياس أن يكون "الصائبين" بالياء، لأنه معطوف على المنصوب، وفي ذلك عدة تخریجات :

● أحدها : / أن يكون "الذين هادوا" مرتفعاً بالابتداء، و"الصائبون والنصارى" عطفاً عليه، والخبر محذوف، والجملة في نية التأخير عما في حيز "إن" من اسمها وخبرها، كأنه قيل " إن الذين آمنوا بألسنتهم - أي : بقلبه - بالله إلى آخر الآية، ثم قيل : والذين هادوا والصائبون والنصارى كذلك."

● ثانيها : / أن يكون الأمر على ارتفاع "الذين هادوا" بالابتداء، وكون ما بعده عطفاً عليه، ولكن يكون الخبر المذكور له، ويكون خبر "إن" محذوفاً مدلولاً عليه بخبر المبتدأ، كأنه قيل : إن الذين آمنوا من آمن منهم، ثم قيل : والذين هادوا إلخ، والوجه الأول أجود؛ لأن الحذف من الثاني لدلالة الأول أولى من العكس.

● ثالثها : / قرأ أبو بن كعب "والصائبين" بالياء، وهي مروية عن ابن كثير، ولا إشكال فيها.

الملحق بجمع المذكر السالم : / وألحق به " أولو، وعالمون، وأرضون، وسنون، وعشرون، وأهلون، وعليون." ألحق بجمع المذكر السالم ألفاظاً : منها أولو وليس بجمع، وإنما اسم جمع لا واحد له من لفظه، وإنما له واحد من معناه، وهو ذو، ومن شواهد قوله تعالى في سورة النور الآية 22 " ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولي القربى."

4. الأفعال الخمسة : / وهي الأفعال المضارعة التي اتصلت بها ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، وهي من "فعل" على " يفعلان، تفعلون، يفعلون، تفعلون، تفعلين" وإنما ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة وتنصب وتجرم بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون.

ومثال الرفع قوله تعالى من سورة الرحمن الآية 5 : "فيهما عينان تجريان" فالمضارع مرفوع بثبوت النون لخلوه من الناصب والجازم، ومثال الجزم والنصب قوله تعالى من سورة البقرة الآية 24 " فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا."

وقد يشكل الأمر في شبه للأفعال الخمسة كقوله تعالى من سورة البقرة الآية 22 " وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ۚ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ " فقد يتوهم أن الفعل في قوله " إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ " في حالة الخمسة لشبهه شكلي فيلزم ذلك حالة النصب لدخول "أن" الناصبة؛ أي تحذف النون، ولكن حقيقة الأمر أن الفعل ليس من الخمسة فالواو أصلية والنون نون النسوة، والفعل مبني على السكون في محل نصب ويظهر ذلك من وزنه " يَفْعَلْنَ "، أما إذا كان الفعل مسند للرجال كقولنا " الرجال يعفون " فهو من الخمسة فإن دخلت عليه أن الناصبة وجب حذف النون " أن يعفوا " والواو هنا ليست أصلية؛ إنما هي واو الجماعة الفاعلة.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى في سورة الانشقاق الآية 19 " لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ " اللام واقعة في جواب القسم، و"تركن" فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة لكراهة توالي الامثال، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين فاعل.

5. جزم الفعل المعتل الآخر : / ك " يغزو و يخشى ويرمي "، فإنه يجزم بحذف حرف العلة، ومن ذلك قوله تعالى من سورة العلق الآية 17 " فليدع ناديه " اللام لام الامر يدع مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وحرك بالضم للدلالة على الحرف المحذوف وهو الواو.

يتبع

المحاضرة الخامسة - المحور الثاني -

الإعراب والبناء - دروس تعليمية -

❖ باب البناء ضد الإعراب

البناء ضد الإعراب :

إذا كان الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، فإن البناء باعتباره ضد البناء؛ فمعناه أي البناء : ليس أثرا يجلبه العامل في آخر الكلمة، وذلك كالكسرة في "هؤلاء" فإن العامل لم يجلبها؛ بدليل وجودها مع جميع العوامل، هكذا قال ابن هشام الانصاري في شذور الذهب.

وعليه فإن البناء " لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظا أو تقديرا، وذلك كلزوم "هؤلاء" للكسرة، و "منذ" للضمة، و "أين" للفتحة.¹

I. ما لزوم البناء على السكون : / وهو نوعان :

1. المضارع المتصل بنون الإناث، كقوله تعالى في سورة البقرة الآية 228 " والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء "

2. الماضي المتصل بضمير رفع متحرك، نحو " ضربتُ، ضربتُنا .."، وقد أشار ابن هشام إلى احترازه بتقييد الضمير بالرفع من النصب؛ لأن هذا الأخير يتصل بالفعل ولا يغيره عن بنائه الأصلي؛ أي بنائه على الفتح، نحو " ضربك، ضربنا ... " وبتقييد المتحرك من الضمير المضموم والساكن، نحو " ضربا، ضربوا ... "

II. ما لزوم البناء على السكون أو نائبه : / وهو نوع واحد :

¹ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، ص 68

1. فعل الأمر : فهو يبنى على ما يجزم المضارع منه؛ فيبنى على على السكون في نحو "اضربْ"، وعلى حذف النون في نحو "اضربي" وعلى حذف حرف العلة في نحو "إِرمْ"

III. ما لزم البناء على الفتح : / وهو سبعة أنواع :

1. الماضي المجرد : المجرد من ضمير الرفع المتحرك وضمير واو الجماعة، نحو " ضرب، دحرج " وأما نحو " رمى، عفا" فأصلهما "رمي، عفوَ"، فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين، فسكون آخرهما عارض، والفتحة مقدره على الآخر، ويظهر ذلك في نائهما على السكون، فنقول " رميتَ، عفوتَ "

2. المضارع الذي باشرته نون التوكيد : كقوله تعالى في سورة الهمزة الآية 4 " لِيُنْبَذَنَّ فِي الْحَطْمَةِ .."، وقد احترز ابن هشام باشتراط المباشرة من نحو قوله تعالى في سورة آل عمران الآية 186 " لَتُبْلَوْنَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ" فإن الفعل في ذلك معرب وإن أكد بالنون

3. ما ركب تركيب المزج من الأعداد : / وهو الأحد عشرَ والإحدى عشرة، إلى التسعة عشرَ والتسع عشرة، نقول : جاءني أحدَ عشرَ، ورأيت أحدَ عشرَ، ومررت بأحدَ عشرَ، ببناء الجزئين على الفتح وكذلك القول في الباقي، إلا اثني عشر واثنتي عشرة.

4. ما ركب تركيب المزج من الظروف : / زمانية كانت أو مكانية :

أ. ما ركب من ظروف الزمان : قولك : فلان يأتينا صباحَ مساءً، والأصل صباحا ومساءً؛ فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف تركيب خمسة عشرَ، هكذا قال ابن هشام، ولو أضفت فقلت "صباحَ مساءً" لجاز، أي : "صباحا ذا مساءً"، ومثال ذلك قول الشاعر : ومن لا يصرف الواشين عنه صباحَ مساءً يبغيه خبالاً.

ب. ما ركب من ظروف المكان : قولك : "سُهِلَّتْ الهمزة بينَ بينَ" وأصله بينها وبين حرف حركتها، فحذف ما أضيف إليه بين الأولى وبين الثانية، وحذف العاطف، وركبا الظرفان، قال الشاعر : " نحمي حقيقتنا وبعض القوم يسقط

بين بينا" والأصل : بين هؤلاء وبين هؤلاء، فأزيلت الإضافة وركبا الاسمان تركيبيا خمسة عشر، وهذان الظرفان اللذان صارا ظرفا واحدا في موضع نصب على الحال ؛ إذ المراد : وبعض القوم يسقط وسطاً.

5. ما ركب تركيب خمسة عشر من الأحوال : / يقولون : فلان جاري بيت بيت، وأصله بيتا لبيت؛ أي ملاصقا، فحذف الجار وهو اللام، وركبا الاسمان وعامل الحال ما في قوله "جاري" من معنى الفعل، وكقول الشاعر : " يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتَهَا سِقَاطَ شَرَارِ الْقَيْنِ أَحْوَلَ أَحْوَلَ " أي شيئا فشيئا، وقيل : هو من قولهم "تساقطوا أحول أحول" ؛ أي شيئا بعد شيء.

6. الزمن المبهم المضاف لجملة : / والمقصود بالمبهم ما لم يدل على وقت بعينه، وذلك نحو " الحين والوقت والساعة والزمان"؛ فهذا النوع من أسماء الزمان تجوز إضافته إلى جملة، ويجوز فيه حينئذ الاعراب والبناء على الفتح.

7. المبهم المضاف لمبني : / سواء كان زمانا أو غيره. والمراد بالمبهم ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه، كـ " مثل ودون وبين" فهذا النوع إذا أضيف لمبني جاز أن يكتسب من بنائه كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها، قال تعالى في سورة هود الآية 66 " ومن خزري يومئذٍ " يقرأ على وجهين : بفتح اليوم على البناء؛ لكونه مبهما مضافا إلى مبني وهو "إذ"، وبجره على الاعراب، ومنه قوله تعالى من سورة الجن الآية 11 " ومنا دون ذلك "

IV. ما لزم البناء على الفتح أو نائبه : / وهو اسم لا النافية للجنس إذا كان مفردا، نحو " لا رجل - لا رجال - لا رجلين - لا قائمين - لا قائمات " وفتح "قائمات" أرجح من كسرها عند ابن هشام. وما ينوب عن الفتح في ذلك اثنان : الياء والكسرة. وخلاصة القول في ذلك ان "لا" إذا كانت للنفي وكان المراد بذلك النفي استغراق الجنس بأسره بحيث لا يخرج عنه واحد من أفرادها، وكان الاسم مفردا، والمقصود بالمفرد هنا وفي باب النداء حسب ابن هشام : ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف، ولو كان مثنى أو مجموعا،

فإنه حينئذ يستحق البناء على الفتح في مسألتين، والبناء على الياء في مسألتين، والبناء على الكسر أو الفتح في مسألة واحدة.

وقد ذكر ابن هشام في هذا الباب مسألتين : /

المسألة الأولى : كان اسم " لا " مفردا، ونعت بمفرد وكان النعت والمنعوت متصلين، نحو " لا رجلَ ظريفاً في الدار" ؛ جاز في النعت ثلاثة أوجه :

أ. أحدها النصب على محل اسم "لا"؛ فإنه في موضع نصب بلا، ولكنه بني فلم يظهر فيه إعراب، فنقول : "لا رجلَ ظريفاً في الدار"

ب. الثاني الرفع على مراعاة محل "لا" مع اسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء لأنهما صارا بالتركيب كالشيء الواحد؛ فنقول: " لا رجلَ ظريفٌ في الدار"

ت. الثالث الفتح؛ فنقول : " لا رجلَ ظريفَ في الدار" وهو أبعدا على القياس يقول ابن هشام، ووجه بُعده عنده هو أن فَتَحَهُ على التركيب، وهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها شيئا واحدا، ووجه جوازه أنهم قدروا تركيب الموصوف وصفته أولا ثم أدخلوا عليهما "لا" بعد أن صارا كالأسم الواحد، ونظيره " لا خمسة عشرَ عندنا".

المسألة الثانية : أن "لا" واسمها إذا تكررا نحو " لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله" جاز لنا في ذلك خمسة أوجه حسب ابن هشام، وذلك لأنه يجوز في الاسم الاول وجهان : الفتح، والرفع؛ فإن فَتَحْتَهُ جاز لنا في الثاني ثلاثة أوجه : الفتح، والرفع، والنصب:

1. الفتح والفتح : قوله تعالى من سورة الطور الآية 23 : " لا لغوَ فيها ولا تأثيمَ".

2. الفتح والرفع : قول الشاعر : هذا لعمرمك الصغار بعينه لا أم لي - إن

كان ذاك - ولا أبُ

واعراب "أبُ" على ثلاثة أوجه : الأول يكون معطوفا بالواو على محل "لا" واسمها عطف مفرد على مفرد، ومحل "لا" مع اسمها رفع بالابتداء، الثاني يكون اسما لـ "لا" الثانية على أنها عاملة عمل "ليس"، الثالث يكون مبتدأ ولا التي قبله مهملة غير عاملة، وعلى الوجهين الثاني والثالث تكون الواو قد عطفت جملة على جملة.

3. الفتح و النصب : قول الشاعر : لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الرافع، "لا" الثانية زائدة لتأكيد النفي، "خلة" معطوف على محل اسم "لا" الأولى.

وإن رفعت الأول جاز لنا في الثاني وجهان: الفتح والرفع :

4. الرفع والفتح : كقول الشاعر : فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبدا مقيم، "لا" الأولى مهملة لا عمل لها و"لغو" مبتدأ، و"لا" الثانية نافية للجنس و"تأثيم" اسمها مبني على الفتح في محل نصب، "فيها" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وخبر "لا" النافية للجنس محذوف يدل عليه خبر المبتدأ.

5. الرفع و الرفع : كقوله تعالى في سورة البقرة الآية 254 " لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة والكافرون هم الظالمون".

V. ما لزم البناء على الكسر : /وهو خمسة أنواع :

1. العلم المختوم ب "ويه" : كسيبويه وعمرويه ونفطويه وراهويه؛ فليس فيهن إلا الكسر.

2. ما كان اسما للفاعل : وهو على وزن "فعال"، وذلك مثل "نزال بمعنى إنزل - دراك بمعنى أدرك - تراك بمعنى أترك - حذار بمعنى إحذر".

3. ما كان على فَعَالٍ وهو سبٌ للمؤنث : ولا يستعمل هذا النوع إلا في النداء، نقول : " يا خباثٍ . بمعنى يا خبيثة - يا دفارٍ . بمعنى يا منتنة - يا لكاعٍ . بمعنى يا لئيمة." (من الثلاثي التام).

4. ما كان على فعالٍ وهو علم على مؤنث : نحو " حدام - قطام - رقاش -

سجاج - كَسَابٍ "، وهذه الأسماء ونحوها للعرب ثلاث لغات : إحداها : لأهل الحجاز، وهي البناء على الكسر مطلقا، والثانية : لبعض بني تميم، وهي إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقا. والثالثة : لجمهورهم، وهي التفصيل بين أن يكون مختوما بالراء فيبنى على الكسر، أو غير مختوم بها فيمنع الصرف، ومثال المختوم بالراء " سفارٍ - حضارٍ - وبارٍ - ظفارٍ"، قال الأعشى :

ألم تروا إرما وعادا أودى بها الليل والنهارُ

ومر دهر على وبارٍ فهلكت جهرة وبارُ

5. "أمس" إذا أردت بها معينا : وهو اليوم الذي قبل يومك، وللعرب فيه ثلاث

لغات : إحداها : البناء على الكسر مطلقا، وهي لغة أهل الحجاز، الثانية : إعرابه

إعراب ما لا ينصرف مطلقا، وهي لغة بعض بني تميم، الثالثة : إعرابه إعراب ما لا

ينصرف في حالة الرفع خاصة، وبنائوه على الكسر في حالتي النصب والجر، وهي

لغة جمهور بني تميم.

VI. ما لزم الضم : / وهو أربعة أنواع :

1. ما قطع عن الإضافة لفظا لا معنى من الظروف المبهمة : مثل " قبل - بعد -

أول " و أسماء الجهات نحو " قدام - أمام - وراء - خلف " كقوله تعالى في

سورة الروم الآية 4 " لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ"، وقدر ابن يعيش على أن الأصل "

من قبلُ كل شيء ومن بعده." ويرى ابن هشام هذا المعنى حقا إلا أنه يرجح أن

يكون المحذوف " الغلب "؛ أي " من قبلُ الغلبِ ومن بعده." فحذف المضاف إليه

لفظا ونوي معناه، وقد احتز ابن هشام بـ " لفظا " من " المعنى "؛ فإنها في هذه الحالة

تبقى على إعرابها وذلك كقولك : " أبدأ بذا أولاً."

2. ما ألحق بـ "قبل و بعد" : وذلك من قولهم " قبضتُ عشرةً ليس غيرُ." والأصل "

ليس المقبوض غيرُ ذلك." فأضمر اسم "ليس" فيها وحذف ما أضيف إليه "غير"

وبنيت " غير " على الضم تشبيها لها بـ "قبلُ"، ويحتمل أن يكون التقدير : "ليس غيرُ

ذلك مقبوضا،" ثم حذف خبر ليس وما أضيف إليه "غير" وتكون الضمة على هذا

ضمة إعراب.

3. ما ألحق بـ " قبل وبعده " من " علُ " : المراد به معين، كقولنا : " أخذت الشيء

الفلاي من أسفل الدار، والشيء الفلاي من علُ." كقول الشاعر : **ولقد سددت**

عليك كل ثنية وأتيت فوق بني كليب من علُ. ولا تستعمل "علُ" مضافة

أصلا.

4. ما ألحق بـ " قبل وبعد " من "أي" الموصولة : "أي" معربة في جميع حالاتها ، إلا في حالة واحدة ، فإنها تبني على الضم، وذلك إذا اجتمع شرطان ؛ أحدهما : أن تضاف، والثاني : أن يكون صدر صلتها ضميرا محذوفا، وذلك نحو قوله تعالى في سورة مريم الآية 69 " ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا. " اعراب "أشد" خبر لمبتدأ محذوف تقديره " هو".

VII. ما لزم الضم أو نائبه : / وهو الألف والواو وهو نوع واحد، وهو المنادى المفرد المعرفة. والمقصود بالمفرد هنا - كما أشرنا سابقا في باب ما لزم البناء الفتح أو نائبه - : ما ليس مضافا ولا شبيها به، ولو كان مثنى أو مجموعا، والمقصود بالمعرفة ما أريد به معين، سواء كان علما أو غيره.

أ. فهذا النوع يبني على الضم في مسألتين :

1. أن يكون غير مثنى ولا مجموع جمع مذكر سالم، نحو " يا زيد "

2. أن يكون جمع تكسير، نحو قولك " يا زيود "

ب. ويبني على الألف إن كان مثنى، نحو " يا زيدان "

ت. ويبني على الواو إن كان جمع مذكر سالم، نحو " يا زيدون ".

VIII. ما ليس له قاعدة مستقرة : / وهو ما لا يطرد فيه شيء بعينه، وهو : الحروف كـ "هل - ثم - منذ" و الأسماء غير المتمكنة وهي سبعة " أسماء الأفعال كـ 'صه - آمين '، المضمرات، والإشارات، و الموصولات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وبعض الظروف كـ 'إذ - الآن'

المحاضرة السادسة

الجملة الفعلية و أنماطها

مقدمة : /

الجملة : قولٌ مؤلف من مُسندٍ و مسندٍ إليه . فهي و المركبُ الإسناديُّ شيءٌ واحدٌ . نحو قوله تعالى ف يسورة الاسراء الآية 81 ((جاء الحقُّ و زهقَ الباطلُ إن الباطلَ كان زهوقاً)). ولا يُشترطُ فيما نسميه جملةً ، أو مركبا إسناديا ، أن يُفيدَ معنىً تاماً مكثفيا بنفسه ، كما يُشترط ذلك فيما نسميه كلاماً . فهو قد يكون تامّ الفائدةِ نحو : (قد أفلح المؤمنون) فيُسمى كلاماً أيضاً و قد يكون ناقصها نحو: ((مهما تفعل من خير أو شر)) فلا يُسمى كلاماً . و يجوز أن يُسمّى جملةً أو مركباً إسنادياً . فإن ذكر جواب الشرط ، فقيل : ((مهما تفعل من خير أو شرٌّ بُحز به)) سُمي كلاماً أيضاً ، لحصول الفائدة التامة. و الجملة من حيث حقيقة التركيب فعلية أو إسمية، و من حيث الإعراب : جملة لها محلّ من الإعراب ، و جملة لا محلّ لها من الإعراب.

مفهوم الجملة في نظر النحاة:

إن البحث في اصطلاح الجملة ، والتأريخ له أمران لازمان لمن يتصدى لدراسة الجملة العربية ، فالجملة هي لبنة الكلام المرسل وغير المرسل¹ وعنصر الكلام الأساسي ، فبالجمل نتكلم ، وبالجمل نفكر ، بل هي (قواعد الحديث)². ومن الثابت أن مفهوم الجملة عند بعض قدامى النحويين كان ملتبسا بمفهوم الكلام ، ولم يكن ثمة فصل بين المفهومين ، وقد نص غير واحد منهم على أن الكلام هو الجملة ، قال الزمخشري (538هـ) في المفصل : (والكلام : هو المركب من كلمتين ، أسندت إحدهما إلى الأخرى ، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين ، أو في فعل واسم ، ويسمى الجملة)³ وذهب ابن يعيش (643هـ) في شرحه ، مذهب الزمخشري في التوحيد بين مفهومي الكلام والجملة ، فقال : [ومما يسأل عنه هنا ، الفرق بين الكلام ، والقول ، والكلم ، والجواب : أن

1 الكلام المرسل : هو الكلام الذي يطلق إطلاقاً ، ولا يقطع أجزاء من غير تقيد بقافية أو غيرها ، وهو قسم السجع . انظر : د. محمد سمير اللبدي : معجم المصطلحات النحوية والصرفية . ص: 217 .

2 عثمان بن جني (392هـ) .: الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، ط4 ، 1990م ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد . ج1/ص30

3 يعيش بن علي بن يعيش (643هـ) : شرح المفصل . ج1/ص20.

الكلام عبارة عن الجمل المفيدة ، وهو جنس لها ، فكل واحدة من الجمل الفعلية ، والاسمية ، نوع له ، يصدق إطلاقه عليها ، كما أن الكلمة جنس للمفردات. ¹

ولم يعن ابن مالك (672هـ) في ألفيته إلا بالكلام ، فقال : " كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم " وكذلك شرح الألفية ²

وربما كان أبو زكريا الفراء (207هـ) من أوائل من استعمل هذا المصطلح ، فقد استعمله في كتابه (معاني القرآن) ، في نحو قوله : [وكذلك قوله : (سواء عليكم أذعوتموهم أم أنتم صامتون) ³ فيه شيء يرفع (سواء عليكم) لا يظهر مع الإستفهام ، ولو قلت : سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم ، تبين الرفع الذي في الجملة . ⁴

وكان ابن هشام (761هـ) من أكثر النحويين عناية بالتفريق بين مصطلحي (الكلام) و(الجملة) ، فهو أول من أفرد للجملة بابا في كل من كتابيه : (مغني اللبيب) ⁵ و(قواعد الإعراب) ⁶ ، مما دفع النحاة إلى تعريفها في مقدمة مؤلفاتهم ، قبل أن يشرعوا في دراسة مختلف عناصرها دراسة مفصلة .

أ- **الجملة لغة** : الجمل (بضم الميم والجيم) الجماعة من الناس . ويقال : جمل الشيء : جمعه . وقيل لكل جماعة غير منفصلة : جملة. ⁷ وجاءت الجملة في القرآن الكريم بمعنى الجمع. ⁸ ، قال تعالى : (وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة ..) ⁹

ب - الجملة اصطلاحاً:

1 المرجع السابق : ج1/ص21 .

2 ابن عقيل عبد الله بهاء الدين عبد الله ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . ج1/ص14 . وابن هشام الأنصاري (761هـ) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ج1. ص 11 . .

3 سورة الأعراف ، آية / 193 .

4 الفراء : معاني القرآن . ج2/ص 195

5 ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب . ص / 490 .

6 ابن هشام الأنصاري : قواعد الإعراب . ج1/ص25

7 ابن منظور المصري : لسان العرب . مادة : جمل

8 أحمد بن فارس : معجم مقاييس اللغة ، مادة جملة .

9 سورة الفرقان : آية / 132 .

تعددت مذاهب النحاة في تعريف الجملة ، فذهب بعضهم إلى أنها ترادف الكلام ، فكلاهما يفيد معنى يمكن الوقوف عنده ، ويعتبر ابن جني (392هـ) وعبد القاهر الجرجاني (471) هـ ، من القائلين بالترادف بين الجملة والكلام .

وقال ابن الحاجب : أبو عمرو عثمان بن عمر (646هـ) بعدم الترادف.¹
ويتفق ابن هشام (761هـ) مع ابن الحاجب في ذلك ويقول : [الكلام هو القول المفيد بالقصد ، والمراد بالمفيد : ما دل على معنى يحسن السكوت عليه ، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله ، كقام زيد ، والمبتدا وخبره : كزيد قائم ، وما كان بمنزلة أحدهما . وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما توهم كثير من الناس ، وهو ظاهر قول صاحب المفصل ، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال : ويسمى : جملة . والصواب : أنها اعم منه ، إذ شرطه الإفادة بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط ، وجملة الجواب ، وجملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيدا ، فليس بكلام]²
وإلى هذا المذهب نذهب ، وعلى ذلك ، فحد الجملة هو : (قول مؤلف من مسند ومسند إليه)³ ولا يشترط فيما نسميه جملة ، أو مركبا إسناديا أن يفيد معنى مكفيا ، كما يشترط ذلك فيما نسميه كلاما .

- الجملة الفعلية :

هي الجملة التي تبدأ بفعل و تتركب من كلمتين أو أكثر ، وهي ما تألفت من الفعل و الفاعل ، نحو : نجح المجدد أو الفعل و نائب الفاعل ، نحو : يُتصرُّ المظلومُ ، أو الفعل الناقص و اسمه و خبره نحو : يكونُ المجتهدُ سعيدا أو الفعل والفاعل والمفعول به .
وقد اختلف في كان ومعموليهما ، فمنهم من رأى أنها جملة اسمية ومنهم من رأى أنها جملة فعلية .

- أساليب الجملة الفعلية :

تتعدد أساليب الجملة الفعلية ، حسب المعنى المقصود منها ، وهي تأتي على النحو الآتي :
1) الجملة الفعلية المثبتة : وهي نحو قولك : *نجح الطالب المجدد . *فاز المترشح المتخلق .

1 رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، ج 1/ ص 8 .

2 . ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب (مرجع سابق) ص 490

3 . الشيخ مصطفى الغلاييني : جامع الدروس العربية ، ج 3/ ص 286

2) الجملة الفعلية الاستفهامية : وهي نحو قولك : *أين تقضي أيام عطلتك؟

3) الجملة الفعلية التعجبية : وهي على النحو الآتي : ما أعظمَ الصدق! ما أخلقَ

المؤمن!

4) الجملة الفعلية المنفية : وهي على النحو الآتي : *لن ينجح الكسول. *لا يُكرم

الكذاب.

5) الجملة الفعلية المؤكدة : وهي نحو قولك : *لأبدلنَّ جُهدًا كبيرًا في طلب العلم.

عمل الفعل في الجملة الفعلية :

يقول ابن هشام (ت 761 هـ) : " أن الأفعال كلها - قاصرها ومتعديها، تامها

وناقصها - مشتركة في أمرين :

أحدهما : أنها تعمل الرفع، ويان ذلك أن الفعل إما ناقص فيرفع لاسم، نحو : " كان

زيد فاضلا " وإما تام آت على صيغته الأصلية فيرفع الفاعل نحو : " قام زيد " وإما تام آت

على غير صيغته الأصلية فيرفع النائب عن الفاعل، نحو: "وقُضِيَ الأمرُ"

الثاني : أنها تنصب الأسماء غير خمسة أنواع، أحدها : المشبه بالمفعول به؛ فإنما

تنصبه عند الجمهور الصفات نحو : "حَسَنٌ وَجْهُهُ"¹، والثاني : الخبر؛ فإنما ينصبه الفعل

الناقص وتصاريفه نحو : " كان زيد قائما " و " يعجبني كونه قائما "، والثالث : التمييز؛ فإنما

ينصبه الاسم المبهم المعنى كـ " رطل زيتًا " أو الفعل المجهول النسبة كـ " طاب زيد نفسا "

وكذلك تصاريفه، نحو " هو طيبٌ نفسًا "، والرابع : المفعول المطلق؛ وإنما ينصبه الفعل

المتصرف التام وتصاريفه نحو : " قم قياماً " و " هو قائم قياما " ويمتنع " ما أحسنه إحسانا

" و " كنت قائما كونا ". والخامس : المفعول به؛ وإنما ينصبه الفعل المتعدي بنفسه، كـ "

ضربت زيدا."²

1 يجوز في معمول الصفة المشبهة إذا كان معرفة الرفع لأنه فاعل . نحو : محمد حسنٌ وجهُهُ .

فإن قصد به المبالغة حولنا الإسناد عن الفاعل إلى الضمير المستتر في الصفة المشبهة ، والعاقد إلى ما قبلها ، ونصبنا ما كان فاعلا تشبيها له بالمفعول به . فنقول

: محمد حسنٌ وجهُهُ ، أو : حسنٌ الوجهة .

فـ " فوجهُهُ ، أو الوجهة " مشبه بالمفعول به منصوب بالفتحة ، ولا يصح أن نعتبرها مفعولا به ، لأن الصفة المشبهة لازمة لا تتعدى لمعومها ، ولا يصح نصبه على

التمييز ، لأن الاسم معرفة بإضافته إلى الضمير ، أو بـ " أل " التعريف ، والتمييز لا يكون إلا نكرة .

2 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الانصاري، ص 353 - 354

المحاضرة السابعة

الفعل اللازم والفعل المتعدي

يتفرع الفعل من خلال علاقته بالمفعول به إلى عدة أقسام :

أ. الفعل اللازم : وهو ما لا يتعدى إلى المفعول به أصلاً؛ أي يكتفي بمرفوعه الفاعل،

ويمكن تمييزه عن غيره من خلال بعض العلامات، هي على النحو التالي : /

1. أن يدل على حدوث ذاتٍ : كقولنا : " حدث أمرٌ " و " نبت الزرعُ " و "

حصل الخصبُ " ، ومنه قول الربيع بن صبع الفزاري : إذا كان الشتاء فأدفتوني

فإن الشيخ يهرمه الشتاء.

2. أن يدل على حدوث صفة حسية : نحو " طال الليل و قصر النهار و نظف

الثوب و طهر ونجس " واقتران الصفة بالحسية في هذا المقام احترازٌ من نحو " علم

وفهم وفرح " فإنها تدل على حدوث صفات ولكنها ليست حسية، وهي متعدية،

نقول " علمت زيدا فاضلاً - فهمت المسألة - فرحت بزيد " .

3. أن يكون على وزن فَعَلَ : كـ " ظرف وشرف و كرم و لؤم " .

4. أن يكون على وزن انفعال : نحو " انكسر و انصرف " .

5. أن يدل على عَرَضٍ : كـ " مَرِضَ زيدٌ و فرح وأشر و بطر " .

6. أن يكون على وزن فَعَلَ و فَعِلَ اللذين وصفهما على فَعِيل : كـ " ذَلْ فهو

ذليل، و سمن فهو سمين " . أما قولنا : " ذل بالضرب و سمن بالأكل " فالجار والمجرور

مفعول لأجله لا مفعول به .

ب. ما يتعدى إلى واحد دائماً بالجار : وهو ما لا يكتفي بمرفوعه ولا يتعدى بنفسه إلى

المفعول به، فإنه يستند في تعديته إلى حرف الجر، كـ " غضبت من زيد و مررت به أو

عليه " .

ت. ما يتعدى بنفسه لمفعول به واحد : ومن ذلك أفعال الحواس، نحو " رأيت الهلال و

شممت الطيب و ذقت الطعام و سمعت الأذان و لمست الشيء " .

ث. ما يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بالجار : ك " شكر ونصح و وقصد " تقول :
" شكرته / شكرت له " و " نصحته / نصحت له " و " قصدته / قصدت له / قصدت
إليه " قال تعالى في سورة النحل الآية 14 : " واشكروا نعمة الله. " وقوله في سورة لقمان
الآية 14 : " أن اشكر لي و لوالديك. "

ج. ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى تارة أخرى : ونحو ذلك " فغر - شحا " تقول
: " فغر فاه وشحاه " بمعنى فتحه، ونقول : " فغر فوه و شحا فوه " بمعنى انفتح.

ح. ما يتعدى إلى اثنين؛ أي إلى مفعولين : وهو قسمان :

1. ما يتعدى إليهما تارة ولا يتعدى أخرى : نحو : " نَقَصَ " تقول : " نَقَصَ المَالُ

" و " نَقَصْتُ زيدا درهما "، ومنه قوله تعالى في سورة التوبة الآية 4: " ثم لم
يَنْقُصُوكُمْ شيئا. " وأجاز بعضهم كون (شيئا) مفعول مطلق؛ أي نقصا ما.

2. ما يتعدى إلى مفعولين دائما : وينقسم إلى ثلاثة أقسام :

✓ أحدهما : ما ثاني مفعوليه كمفعول "شكر" ك "أمر واستغفر " ، تقول
: "أمرتك الخير / بالخير "

✓ الثاني : ما أول مفعوليه فاعل في المعنى، نحو " كسوته جبة " و "
أعطيته دينارا" فإن المفعول الأول "لابس و آخذ" ففيه فاعلية معنوية.

✓ الثالث : ما يتعدى لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهو " أفعال القلوب
" و"أفعال التصيير" قال تعالى : " وإني لأظنك يا فرعون مشبورا" وقوله
تعالى : "فإن علمتموهن مؤمنات" وقوله تعالى : " تجدوه عند الله هو
خييرا" وقوله " لا تحسبوه سرا لكم " وقوله تعالى : " وجعلوا الملائكة
الذين هم عباد الرحمن إناثا"، والأكثر تعدي " زعم " إلى أن و أن
وصلتهما، نحو " زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا "

عمل أفعال القلوب : ثلاث حالات

1. الإعمال : هو واجب إذا تقدمت عليهما ولم يأت بعدها معلق، نحو " ظننت زيدا
عالما"، وجائز إذا توسطت بينهما، نحو : "زيدا ظننت عالما" أو تأخرت عنهما، نحو "
زيدا عالما ظننت".

2. الإلغاء : إبطال عملها إذا توسطت أو تأخرت؛ فنقول " زيد ظننت عالم " و " زيد عالم ظننت " والإلغاء مع التأخير أحسن من الاعمال، والاعمال مع التوسط أحسن من الالغاء، وقيل هما سيان.

3. التعليق : إبطال عملها في اللفظ دون التقدير لاعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها، وهي :

لام الابتداء : نحو " علمت لزيد فاضل " - لام جواب القسم : نحو " علمت ليقومن زيد " أي علمت والله.

الاستفهام : نحو " علمت أزيد في الدار أم عمرو " أو " لنعلم أيُّ الحزبين أحصى " أو " علمت متى السفر " أو " علمت أبو من زيد " أو " علمت صبيحة أي يوم سفرِك " أو " وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون "

ما النافية : نحو " علمت ما زيد قائم " - لا النافية في جواب القسم : نحو " علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو "

إن النافية في جواب القسم : نحو " علمت والله إن زيد قائم " بمعنى ما زيد قائم لعل : نحو " وإن أدري لعله فتنة لكم " - لو الشرطية : نحو " وقد علم الأقسام لو أن حاتما أراد ثراء المال كان له وفر "

إن التي في خبرها اللام : " علمت إن زيدا لقائم " - كم الخبرية : " ألم يروا كم أهلكتنا قبلهم من القرون "

✓ أي المفعول به الثاني تارة مُسْرَح من حرف الجر وتارة مقيد به، ك " أمر

و استغفر " ، قال تعالى في سورة البقرة الآية 44 : (أتأمرون الناس

بالبر وتنسون أنفسكم. " وقال الشاعر : أمرتك الخير فافعل ما

أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب. وكقول الشاعر : أستغفر

الله من عمدي ومن خطئي ذنبي، وكل امرئ لا شك مؤثر

وقال آخر : أستغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد

إله الوجه والعمل

ومن هذه الأفعال : " اختار / كنى / سمى / دعا بمعنى ناديته / زوج
بتشديد الواو/ كال / وزن /

خ. ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل : وهو سبعة :

أحدها : "أَعْلَمَ" المنقولة بالهمزة من "عَلِمَ" المتعدية لاثنين، تقول : " أعلمت زيدا
عمرا فاضلا".

الثاني : " أرى " المنقولة بالهمزة من " رأى " المتعدية لاثنين، نحو " أريت زيدا عمرا
فاضلا " بمعنى أعلمته. .

البواقى : ما ضمن معنى " أعلم " و " أرى " المذكورتين من " أنبأ " و " نبأ (بتشديد
الباء) " و " أخبر " و " خبر (بتشديد الباء) " و " حدث (بتشديد الدال) " تقول : "
أنبأت زيدا عمرا فاضلا ". وإنما أصل هذه الخمسة أن تتعدى لاثنين : إلى الأول
بنفسها، وإلى الثاني بالباء أو عن، نحو قوله تعالى : " أنبئهم بأسمائهم".

المحاضرة الثامنة

الفاعل : تعريفه وأحكامه وما ينوب عنه.

تعريف الفاعل : /

يعرف الفاعل بأنه: "اسم صريح ظاهر أو مضمّر، بارز أو مستتر أو ما في تأويل الاسم، أسند إليه فعل تام متصرف أو جامد"⁽¹⁾، ويعرفه آخر بأنه: "اسم صريح أو مؤول به، أسند إليه فعل أو مؤول به، واقعاً منه أو قائماً به"⁽²⁾، ويعرفه آخر بأنه: "ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً"⁽³⁾، ويعرفه آخر بأنه: "كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه"⁽⁴⁾، وقيل في تعريفه بأنه: "اسم مرفوع، قبله فعل تام أو ما يشبهه، وهذا الاسم هو الذي فعل الفعل أو قام به"⁽⁵⁾، وزيد عليه أنه : (أصلي المحل والصيغة)⁽⁶⁾

في ضوء التعريفات السابقة يمكن تعريف الفاعل تعريفاً شاملاً بأنه: اسم صريح ظاهر أو مضمّر أو مبهم، أو مؤول بالاسم الصريح، ذكر بعد فعل تام، مبني للمعلوم، متصرف أو جامد، أو ذكر بعدما يشبه الفعل من المصادر والمشتقات، وهذا الفاعل هو من قام بالفعل، أو اتصف به، وهو مرفوع إما بفعله أو بما يشبه هذا الفعل من المصادر والمشتقات، وسبب رفعه إسناده إلى هذا الفعل، أو إلى ما يشبهه.

فالاسم نحو (تبارك الله) والمؤول به نحو (أولم يكفهم أننا أنزلنا) وإسناد الفعل إليه كقولنا (أتى زيد) و (نعم الفتى) ولا فرق بين المتصرف والجامد، والمؤول بالفعل نحو (مختلف ألوانه)، ونحو (أتى زيد منيراً وجهه)، ومقدم رافع لتوهم دخول نحو (زيد قام) و أصلي المحل مخرج لنحو (قائم زيد) فإن المسند - وهو قائم - أصله التأخير لأنه خبر، وذكر الصيغة مخرج لنحو (ضُرب زيد) - بضم أول الفعل وكسر ثانية - فإنها مفرعة عن صيغة ضرب بفتحها.

- (01) خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح مع حاشية الشيخ ياسين، ج1، مطبعة عيسى البايي الحلبي، القاهرة (بدون ت)، ص268.
- (02) ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، (بدون ت)، ص180.
- (03) ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (بدون ت)، ص30.
- (04) عمر بن إبراهيم الكوفي: كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني، دار عمار، الأردن، 2002م، ص119.
- (05) عباس حسن: النحو الوافي، ج1، دار المعارف، القاهرة، 1975م، ص63.
- (06) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، ابن هشام الانصاري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ج2، ص8

أحكام الفاعل : /

وجاء في تعريف الفاعل أيضاً أنه اسم تقدمه فعل أو ما يشبه الفعل، وهذا يعني أن للفاعل أحكاماً تتعلق بترتيبه وتركيبه في الجملة، فأحياناً يأتي بعد الفعل، وأحياناً يتقدم على المفعول وجوباً وجوازاً، وأحياناً يتقدم عليه المفعول وجوباً وجوازاً.

وهناك أحكام تتعلق بذكر الفعل وحذفه، وذكر الفاعل وحذفه، وأحكام تتعلق بتذكير الفعل مع الفاعل وجوباً وجوازاً، وأحكام تتعلق بإعراب الفعل وبنائه، لذا لا بد أن تتنوع أمثلة الفاعل لتشمل جميع هذه الأحكام في جمل مختلفة وفي سياقات مختلفة.

ومما جاء في تعريف الفاعل أنه اسم مرفوع بفعله أو ما يشبه هذا الفعل من المصادر والمشتقات، وهذا يعني أن للفاعل أحكاماً تتعلق به من حيث الإعراب والبناء، فقد يأتي الفاعل معرباً بحركات أصلية، وقد يأتي معرباً بما ينوب عن الحركات الأصلية، كالألف في المثني، والواو في جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة، وقد يعرب الفاعل إعراباً تقديرياً إذا جاء اسماً مقصوراً أو منقوصاً أو مضافاً

إلى ياء المتكلم، وقد يعرب الفاعل إعراباً محلياً إذا جاء اسماً مبنياً، كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، أو جاء مقترناً بحرف الجر الزائد، أو جاء مصدراً مؤولاً، وقد يأتي الفاعل اسماً مصروفاً، وقد يأتي ممنوعاً من الصرف.

الحكم الأول : الرفع : / وقد يجر لفظاً بإضافة المصدر نحو قوله تعالى (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ

النَّاسِ) 1 أو بمن أو بالباء الزائدتين نحو قوله تعالى (أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ) 2 وقوله : (فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وكفى بالله حسيباً) 3

الحكم الثاني : وقوعه بعد المسند : / فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل تقدم وجب تقدير

الفاعل ضميراً مستتراً وكون المقدم إما مبتدأ نحو (زيد قام)، إما فاعلاً محذوف الفعل في نحو (وإن أحد من المشركين استجارك) لأن أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية، وجاز الأمران في نحو (أ بشر يهدوننا) و (أنتم تخلقونه) والأرجح الفاعلية..

وأما حكمه من حيث تقديمه أو تأخير على المفعول ففيه حالات وهي على النحو التالي:

*** أن الأصل تقدم الفاعل على المفعول، وقد يكون ذلك واجباً، وذلك في المواضع**

التالية:

1. إذا خيف التباس أحدهما بالآخر كما إذا خفي الإعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول وذلك نحو (ضرب موسى عيسى) فيجب كون موسى فاعلاً وعيسى مفعولاً وهذا قول الجمهور.

2. أن يكون المفعول محصوراً بـ(إنما) أو (بإلا) نحو: (إنما يقول المسلم الصدق)

3. إذا كان المفعول والفاعل ضميرين ولا حصر بينهما وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول نحو:

أكرمتك، أكرمته

4. إذا كان الفاعل ضميراً والمفعول اسم ظاهر وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول نحو: أكرمت

محمدًا.

1. سورة البقرة الآية : 251

2. سورة المائدة الآية : 19

3. سورة النساء الآية : 06

ويجب تقديم المفعول به على الفاعل في المواضع التالية:

1. إذا اشتمل الفاعل المتقدم على ضمير يعود إلى المفعول المتأخر نحو قوله تعالى:

(وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) 1.

فلو قدمنا الفاعل " ربه " لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وهذا غير جائز .

2. إذا كان الفاعل محصورا بـ " إنما " نحو قوله تعالى : (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) 2.

. أما المحصور بإلا ففيه خلاف ، وقد حصره النحويون في ثلاثة مذاهب : .

أ (مذهب أكثر البصريين ، والفراء ، وابن الأنباري ، فقالوا : إذا كان المحصور بإلا فاعلا امتنع تقديمه ، فلا يجوز أن نقول : ماضرب إلا محمداً عليا . وإن كان المحصور مفعولا به جاز تقديمه . نحو : ما ضرب إلا عمرا زيداً .

ب (مذهب الكسائي 3 ، وقد جوز فيه تقديم المحصور بإلا فاعلا كان ، أو مفعولا .

ج (مذهب بعض البصريين ، واختاره بعض النحاة .

وخلاصة القول: إنه لا يجوز تقديم المحصور بإلا فاعلا كان ، أو مفعولا . وهذا الوجه هو الذي

عليه القاعدة في تقديم الفاعل ، أو المفعول به المحصور بإلا ، أو بإنما .

ومن مواضع , وجوب تقديم المفعول على الفاعل:

3. إذا كان المفعول ضميراً والفاعل اسماً ظاهراً، وجب تأخير الفاعل وتقديم المفعول, نحو:

ضَرَ رَبِّي زَيْدًا .

4. أن يكون المفعول من الألفاظ التي لها الصدارة، كأسماء الشرط والاستفهام، نحو: أيّ مخلص

تكرم أكرم، ف(أيّ) مفعول مقدم للفعل (تكرم) وتقدمه واجب، لأن له الصدارة.

* وأما جواز التقديم أو التأخير فهو، فيما خلا من موجب التقديم أو التأخير، نحو: أمّ

المصلين عمر.

الحكم الثالث : لا بد منه : / فإن ظهر في اللفظ نحو: "قام زيد، والزيدان قاما" فذاك وإلا فهو

ضمير مستتر راجع إما لمذكور أو لما دل عليه الفعل.

الحكم الرابع : يصح حذف فعله : / وذلك إن أجيب به بنفي كقولك : "بلى زيد لمن قال:

ما قام احدٌ، أو استفهام محقق نحو: "نعم زيد" جوابا لمن قال هل جاءك احد.

الحكم الخامس : أن فعله يوحد مع تثنيته وجمعه : / كما يوحد مع إفراده كما تقول :

(قام أخوك) و (قام إخوتك) و (قام نسوتك .)

1. سورة البقرة، آية: 124.

2. سورة فاطر، الآية: 28.

3. هو أبو الحسن , علي بن حمزة الكسائي الأَسدي , إمام نحاة الكوفة.

الحكم السادس : إن كان مؤنث أنث فعله : / بتاء ساكنة في آخر الماضي , تدل على أن

الفاعل مؤنث , وبتاء المضارعة في أول المضارع. نحو: صامت هند، وتصوم هند، وأزهرت الحديقة.

1

الحكم السابع : الأصل فيه أنه يتصل بفعله ثم يجيء المفعول : / وقد يعكس , وقد يتقدمها

المفعول, وكل من ذلك جائز وواجب.

1. منقول بتصريف من دليل السالك في شرح الألفية. ص 224

المحاضرة التاسعة

المفعول به : تعريفه وأحكامه.

سبق وأن بينا بأن المفعول به ركن من أركان الجملة الفعلية التي يكون فعلها متعديا، والمفعول به عند جمهور النحويين واحدا أو أكثر في الجملة؛ " إذ يمكن أن يكون الفعل مما يقتصر لى واحد، أو يكون مما يستلزم اثنين، وقد يكون مما يتطلب ثلاثة." ¹

تعريف المفعول به : /

المفعول به عند الجمهور " الذي يقع عليه فعل الفاعل، في مثل قولك : ضرب زيد عمرا، وبلغت البلد، وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي، ويكون واحدا فصاعدا إلى ثلاثة." ²

حكم المفعول به : /

الحكم النحوي فيه النصب سواء كان واحدا أو متعددا، وقد اختلف النحويون في العامل فيه حيث نجد اتجاهين :

الاتجاه الأول : يرى أصحاب هذا الاتجاه أن العامل في المفعول به معنوي، وهو (معنى المفعولية)، وذلك انطـلاقا من كون " المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها." ³

الاتجاه الثاني : أما أصحاب هذا الاتجاه يرون أن العامل في المفعول لفظي، وقد تعددت آراء النحويين في الألفاظ العاملة فيه :

1. ذهب جماعة من الكوفيين إلى أن العامل اللفظي في المفعول هو (الفعل والفاعل)

جميعا معللين ذلك بـ :

1 الجملة الفعلية، د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 2007، ص 151

2 المرجع نفسه، ص 151

3 الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، 1316هـ، ج1، ص 266

أ. لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل لفظاً أو تقديراً، ولما كان الفاعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما، فقد دل على أنه منصوب بهما.¹
ب. أنه لو كان الفعل وحده هو العامل في المفعول لكان يجب أن يليه ولا يفصل بينه وبينه، فلما جاز الفصل بينهما دل ذلك على أنه ليس العامل فيه وحده، وإنما العامل فيه الفعل والفاعل معا.²

2. ورأى هشام بن معاوية صاحب الكسائي أن العامل هو (الفاعل) وحده، وأنت لو قلت: ظننت زيدا قائماً تنصب (زيداً) بالثناء، و(قائماً) بظننت، وإنما عمل الفاعل في المفعول لأنه الذي يوقع به الفعل.³
3. واتجه البصريون إلى أن العامل في المفعول هو (الفعل) وحده.

وردوا ما ذهب إليه هشام بأن "الإجماع قد انعقد على أن الفعل له تأثير في العمل، وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهوباق على أصله في الاسم فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له.⁴ وكذلك ردوا دليلي الكوفيين بما يلي:

أ. فبالنسبة للدليل الأول قالوا: إن وقوع المفعول بعد الفعل والفاعل لا يدل على أنهما العاملان فيه؛ "لما سبق من أن الفاعل اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل."

ب. وبالنسبة للدليل الثاني فإنهم يرونه باطلاً؛ "لأن ثمة إجماعاً على أنه يجوز أن يقال: إن في الدار لزيداً وإن عندك لعمراً، قال سبحانه: "إن في ذلك لآية"، وقال: "إن لدينا أنكالا"، فقد نصب الاسم بـ (إن) وإن لم تله، فكذلك ههنا". ثم أضافوا إلى ذلك أنه "إذا لم يلزم ذلك - أي اتصال العامل

1 المصدر السابق

2 الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الانباري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، ط2، 1953، ص 56 - 58

3 المصدر السابق

4 الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الانباري ص 58

بالمعمول - في الحرف - وهو أضعف من الفعل؛ لأنه فرع عليه في العمل

- فلأن لا يلزم ذلك في الفعل وهو أقوى - أولى¹.

وردو كذلك العامل المعنوي بأن العامل اللفظي مجمع عليه، والمعنوي مختلف فيه،

والمصير إلى المجمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه.²

حذف عامل المفعول : /

يرى النحويون أن القصد من الجملة الفعلية هو توصيل المعنى من المتكلم إلى السامع، وأنه إذا ظهر المعنى الذي يقصده المتكلم - بقرينة حالية أو غيرها - لم يحتج إلى بعض ألفاظ الجملة لوجود ما يدل عليه، وهكذا يمكن أن يحذف بعض ألفاظها للاستغناء عنه.

ولحذف ناصب المفعول به - وهو الفعل عند جمهور النحويين - ثلاثة أحوال :

امتناع الحذف : وذلك في جالة عدم وجود قرينة تدل على المحذوف. كأن نقول مثلاً : (

زيدا) والمراد (استقبل) فيحتمل أن المقصود (أكرم)، أو (أحب)..... وهذا النوع من اللبس لا تسمح به اللغة.³

جواز الحذف والذكر : إذا كان ثمة قرينة تدل على العامل جاز حذفه لدلالة القرينة عليه أو

بذكره لتأكيد بيانه في الجملة. ومن أمثلة ذلك ما رواه سيبويه من أقوال العرب ومنها : اللهم ضبعا وذئبا، على تقدير : اللهم اجمع فيها ضبعا وذئبا. ومن ذلك ما سمعه الأخفش من بعض العرب وقد قيل له : لم أفسدتم مكانكم ؟ فقال : الصبيان، بالنصب، على تقدير : لم الصبيان.

وجوب الحذف : يجب ذلك في باين هما التحذير والاعراض والاشتغال، وقد أضاف إليهما

الزخشي بابا ثالثا وهو النداء وتوابعه من الاختصاص والندبة والاستغاثة، أخذا بوجهة نظر سيبويه بأن العامل في المنادى هو الفعل المحذوف (أنادي).

1 المصدر نفسه، ص 58 - 59

2 الأشباه والنظائر، السيوطي، ج1، ص 266

3 انظر : شرح المفصل، ابن يعيش، المطبعة المنيرية، القاهرة، ج1، ص 125

1. التحذير والإغراء : يرى النحاة أن الناصب فيهما فعل محذوف وجوبا في حالي " العطف "، أو " التكرار "، ومثال التحذير : الأسدَ الأسدَ، الجدار الجدار، الصبي الصبي؛ إذا كنت تحذره من الأسد أن يصادفه، ومن الجدار المتداعي أن يقرب منه، ومن الصبي أن يطأه وانتصاب هذه الأسماء بفعل مضمّر تقديره : اتق الأسد أن يصادفك، اتق الجدار أن ينالك، وجانب الصبي أن تطأه ثم حذفت هذه الأفعال لكثرتها في كلامهم ودلالة الحال وما جرى من الذكر عليها.¹

2. الاشتغال : يرى النحويون أن الاسم المشغول عنه المنصوب في نحو : حيثما مخلصا تجده فاحرص عليه، هالأ حلما تصطنعه، ألا زيادةً واجبةً تؤديها، متى عملا نافعا تباشره؟، أين الكتاب وضعته؟، مفعول به لفعل محذوف وجوبا؛ لأن هذا الاسم المنصوب قد وقع بعد ما يختص بالأفعال عند جمهور النحويين، وهي أدوات : " الشرط " و"التخضيض" و"العرض" و"الاستفهام المكاني" و"الاستفهام الزماني غير الهمزة" وسبب حذف الفعل في هذا الموضع يعود إلى أن الاسم معمول ولا بد له من عامل يعمل فيه، وليس لدينا في الأمثلة السابقة ما يصلح للعمل إلا الفعل التالي للاسم في كل منها، بيد أن هذا الفعل المتأخر لا يجوز أن يكون الجمهور عامل النصب في الاسم المتقدم الواقع بعد تلك الأدوات؛ من حيث إن الفعل قد اشتغل عن العمل في الاسم بالعمل في ضميره، فاستوى ما يقتضيه من التعدي، فلم يجز أن يتعدى إلى الاسم السابق عليه، ولما لم يجز أن يعمل فيه لم يكن بد من تقدير أن العامل فعل من جنسه، وأن هذا الفعل الظاهر تفسير لذلك الفعل المقدر، ومن ثم وجب أن يكون الفعل العامل محذوفا لا سبيل إلى ذكره؛ إذ فسره الموجود، ولا يجوز أن يجمع بينهما حتى لا يجمع بين المفسر والمفسر.²

حذف المفعول :

1 المصدر نفسه

2 شرح المفصل، ابن يعيش، ج 2، ص 31

يرى النحويون أن حذف المفعول به يكون ممتنعاً حيناً، وواجباً حيناً، وجائزاً أحياناً :

1. يمتنع حذفه فيما يلي :

أ. إذا ناب عن الفاعل؛ لأنه صار عمدة كالفاعل.

ب. إذا وقع متعجب منه نحو : ما أحسن زيدا.

ت. إذا وقع جواباً، نحو : الأخلاق، في إجابة سؤال : ماذا أعجبك فيه ؟

ث. إذا وقع محصوراً فيه، نحو : ما أخذت إلا الكتاب.

ج. إذا حذف عامل، نحو : خيراً لنا، وشراً لعدونا.

2. يجوز حذف المفعول لغرض لفظي أو معنوي :

أ. كالإيجاز في قوله تعالى : فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ؛ أي الإتيان بالسورة.

ب. أو احتقاره كما في قوله تعالى : " كتب الله لأغلبن أنا ورسلي " ، أي

الكافرين.

ت. أو استهجانه كما في قول عائشة رضي الله عنها : ما رأى مني ولا

رأيت منه.¹

1 منار السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار وعبد العزيز حسن، ط الفجالة الجديدة، 1954، ج1، ص 263